

الحسبة الوقائية عند الإمام ابن القيم رحمه الله-

من خلال كتابه إعلام الموقعين.

د. رزين بن محمد الرزين*

اعتمد للنشر في ١٤٣٥/٤/٢٨هـ

سلم البحث في ١٤٣٥/٣/٢هـ

ملخص البحث:

عمل المحتسب يقوم على منع المنكر قبل وقوعه، وسد الذرائع المفضية إليه، ومن يتأمل ما كتبه المتقدمون والمتأخرون في الحسبة، وما استنبطوه من أدلة الشرع يجد الاهتمام بالجانب الوقائي القائم على منع وقوع المنكرات، وسد الطرق إليها، وكذلك الحال في كثير من الأحكام الشرعية يجد أنها في حقيقتها جاءت لسد الذريعة إلى منكرات بعينها، وحيث لم أجد من طرق الجانب الوقائي سابقاً في الحسبة، الذي يتسم في نظري بسمات ومحددات تحتاج إلى بيانها وإبرازها، فأسعى بإذن الله من خلال هذا البحث إلى بيان وظيفة الحسبة الوقائية في قطع سبل المنكر من خلال استعراض آراء ابن القيم في قاعدة سد الذرائع من كتابه إعلام الموقعين، ومع أن الدراسة سيكون عمادها استعراض آراء ابن القيم في هذا المجال؛ إلا أنني سأبذل جهدي في ربط آرائه بأدلة الشرع، وبأقوال غيره من العلماء، إذ الهدف إبراز مفهوم الحسبة الوقائية، باعتباره أحد المفاهيم الأساسية في علم الحسبة.

Abstract:

Action calculated based on the prevention of evil before it happens , and plug loopholes leading up to it, and ponder what he wrote applicants and the later in the calculation, and Astentbtoh evidence Shara finds the attention to the preventive -based prevention of evils, blocking main roads to it, as well as in many of the legal provisions finds it is, in fact, came to fill the pretext to the evils particular, and where I did not find ways of preventive aspect previously in calculation, which is, in my view features and limitations need to be a statement and highlighted, Vosay, God willing, through this search to a statement function calculation preventive cutting ways evil through review of the views of the son of values at the base of dam pretensions of his book to inform the signatories, however, the study will be founded on the review of the views of the son of values in this area; but I will do my best to link his views with evidence -Shara , and statements

* الأستاذ المشارك بقسم الحسبة والرقابة بالمعهد العالي للدعوة والاحتساب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

by other scholars , with the objective to highlight the concept of arithmetic preventive , as a basic concepts in the science of arithmetic .

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أمّا بعد: فقد جاءت الشريعة بالحفاظ على المصالح وجلبها، ودرء المفاسد ومنعها، بل إنّ الشرائع كلها متفقة على ذلك، يقول الإمام العز بن عبد السلام -رحمه الله-: "اتفقت الشرائع على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض"^(١)، ولهذا كان من شرائع الإسلام لدرء الفساد والوقاية من المنكرات شعيرة الحسبة، ونظام الحسبة في الإسلام نظام متميز يقوم على حماية المجتمع ووقايته، ومعالجته من الفساد، فالحسبة تقطع دابر الفساد، وتمنع أسبابه، وإذا وقع عالجته وقضت على آثاره، فالإسلام يتطلع إلى إصلاح المجتمع وسد أبواب الفساد عنه أكثر من تطلعه لمعاقبة مرتكبي المنكرات ومقترفيها.

ولذلك فإنّ عمل المحتسب في الأساس يقوم على منع المنكر قبل وقوعه، وسد الذرائع المفضية إليه، ومن يتأمل ما كتبه المتقدمون والمتأخرون في الحسبة، وما استنبطوه من أدلة الكتاب والسنة، وفعل الصحابة **y**؛ يجد الاهتمام بالجانب الوقائي القائم على منع وقوع المنكرات، وسد الطرق المفضية لها، وكذلك حينما نتأمل في كثير من الأحكام الشرعية نجد أنّها في حقيقتها أحكام جاءت لسد الذريعة إلى منكرات بعينها، وحيث لم أجد من طرق هذا الجانب سابقاً في الحسبة خصوصاً، وأعني به الجانب الوقائي، الذي يتسم في نظري بسمات ومحددات تحتاج إلى بيانها وإبرازها، فسأسعى بإذن الله من خلال هذا البحث إلى بيان وظيفة الحسبة الوقائية في قطع السبل الموصلة إلى المنكرات من خلال استعراض آراء الإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله- في قاعدة سد الذرائع في كتابه القيم إعلام الموقعين، ومع أنّ الدراسة سيكون عمادها استعراض آراء ابن القيم -رحمه الله- في هذا المجال؛ إلا أنّي سأبذل جهدي على ربط آراءه بالأدلة الشرعية، وبأقوال غيره من العلماء، إذ الهدف إبراز مفهوم الحسبة الوقائية، باعتباره أحد المفاهيم

الأساسية في علم الحسبة. أسأل الله - عز وجل - التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع:

١. الحاجة إلى بيان وظيفة الحسبة الوقائية، وشمولها، وتنوع وسائلها.
٢. محاولة تصحيح فهم من يرى أنَّ وظيفة الحسبة مقتصرة على معالجة المنكرات بعد وقوعها.

أهداف الموضوع:

١. إبراز الحسبة الوقائية، باعتبارها أحد مجالات الحسبة.
٢. بيان الوظيفة المهمة للحسبة في وقاية المجتمع من أسباب الفساد والمنكرات.
٣. أهمية التدابير الوقائية في معالجة أسباب الشر قبل وقوعه، وبيان حرص الشريعة على ذلك.

منهج الدراسة:

سأنتبع في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي، حيث سأحاول أن أستنبط ملامح الحسبة الوقائية مما أورده ابن تيمية -رحمه الله-، وسيكون منهجي مع ما ذكره الشيخ -رحمه الله- على النحو الآتي:

١. سأختار من ضمن ما ذكره الشيخ من أدلة واستشهادات على سد الذرائع ما يكفي للدلالة على عناصر موضوع بحثي.
٢. سأسعى لإيضاح ما ذكره الشيخ -رحمه الله- إمّا بالتعليق عليه، أو الاستدلال له، أو ذكر شواهد من كلام العلماء لما ذكره الشيخ.
٣. لن أستعرض الخلافات الفقهية، فالشيخ يورد أحياناً أحكاماً متفقاً عليها، وأخرى موضع الخلاف، وحيث إنَّ المقام مقام إيضاح وعرض للحسبة الوقائية، وليس مقام تحقيق لما ذكره الشيخ -رحمه الله-.
٤. أسعى للاختصار قدر الإمكان؛ لأتمكن من استيعاب الموضوع في هذا البحث.

تقسيمات الدراسة:

التمهيد: ويتناول: تحديد مفهوم الحسبة الوقائية. أساس الحسبة الوقائية عند ابن

القيم. المحتسب فيه في الحسبة الوقائية عند ابن القيم.
المبحث الثاني: الحسبة الوقائية في منع الاعتداء على الدين.
المبحث الثالث: الحسبة في الوقاية من الاعتداء على النفس.
المبحث الرابع: الحسبة في الوقاية من الاعتداء العقل.
المبحث الخامس: الحسبة في الوقاية من الاعتداء على العرض.
المبحث السادس: الحسبة في الوقاية من الاعتداء على المال.
تمهيد: نبذة عن الإمام ابن القيم -رحمه الله- وعن كتابه إعلام الموقعين:
ترجمة الإمام ابن القيم -رحمه الله-:

ممن ترجم للشيخ وأجاد الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أحد تلاميذ ابن القيم -رحمه الله-، فقال: "محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي -الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي ولد سنة ٦٩١ وسمع على النقي سليمان وأبي بكر بن عبد الدائم والمطعم وابن الشيرازي وإسماعيل بن مكتوم والطبقة، وقرأ العربية على ابن أبي الفتح والمجد التونسي، وقرأ الفقه على المجد الحراني وابن تيمية، ودرس بالصدرية وأم بالجوزية، وكان لأبيه في الفرائض يد فأخذها عنه، وقرأ في الأصول على الصفي الهندي وابن تيمية ١٣٧/٥، وكان جريء الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف، وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه، ونشر علمه، وكان له حظ عند الأمراء المصريين، واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة بعد أن أهيئ وطيف به على جمل مضروباً بالدرّة، فلما مات أفرج عنه وامتنح مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية، وكان ينال من علماء عصره وينالون منه، قال الذهبي في المختص: "حبس مرة لإنكاره شد الرحل لزيارة قبر الخليل ثم تصدر للأشغال ونشر العلم ولكنه معجب برأيه جرى على الأمور، وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٢ إلى أن مات" وقال ابن كثير: "كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً كثير الصلاة والتلاوة، حسن الخلق، كثير التودد لا

يحسد ولا يحقد، ثم قال: لا أعرف في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه، وكان يطيل الصلاة جدًا ويمد ركوعها وسجودها إلى أن قال: كان يقصد للإفتاء بمسألة الطلاق حتى جرت له بسببها أمور يطول بسطها مع ابن السبكي وغيره" وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار، ويقول: هذه غدوتي لو لم أقعدها سقطت قواي. وكان يقول بالصبر والفقر ينال الإمامة في الدين. وكان يقول لا بد للسالك من همة تسيره وترقيه وعلم يبصره ويهديه. وكان مغرى بجمع الكتب فحصل منها ما لا يحصر؛ حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرًا طويلًا سوى ما اصطفوه منها لأنفسهم، وله من التصانيف: الهدي، وإعلام الموقعين، وبدائع الفوائد، وطرق السعادتين، وشرح منازل السائرين، والقضاء والقدر، وجلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ومصايد الشيطان، ومفتاح دار السعادة، والروح، وحادي الأرواح، ورفع اليدين، والصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، وتصانيف أخرى، وكل تصانيفه مرغوب فيها. وهو طويل النفس فيها يتعانى الإيضاح جهده فيسهب جدًا، ومعظمها من كلام شيخه يتصرف في ذلك وله في ذلك ملكة قوية ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها، ومن نظمه قصيدة تبلغ ستة آلاف بيت، سمّاها الكافية في الانتصار للفرقة الناجية وهو القائل:

(بني أبي بكر كثير ذنوبه... فليس على من نال من عرضه إثم)

(بني أبي بكر غدا متصدرا... يعلم علما وهو ليس له علم)

(بني أبي بكر جهول بنفسه... جهول بأمر الله أنى له العلم)

(بني أبي بكر يروم ترقيا... إلى جنة المأوى وليس له عزم)

(بني أبي بكر لقد خاب سعيه... إذا لم يكن في الصالحات له سهم)

(بني أبي بكر كما قال ربه... هلوع كنود وصفه الجهل والظلم)

(بني أبي بكر وأمثاله غدت... بفتواهم هذى الخليقة تأثم)

(وليس لهم في العلم باع ولا التقى... ولا الزهد والدنيا لديهم هي الهم)

(بني أبي بكر غدا متمنيا... وصال المعالي والذنوب له هم)

وجرت له محن مع القضاة منها في ربيع الأول طلبه السبكي بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلل، فأنكر عليه وآل الأمر إلى أنه رجع عما كان يفتي به من ذلك. ومات في ثالث عشر شهر رجب سنة ٧٥١، وكانت جنازته حافلة جدًا ورُئيت له منامات حسنة، وكان هو ذكر قبل موته بمدة أنه رأى شيخه ابن تيمية في المنام، وأنه سألته عن منزلته، فقال: إنه أنزل منزلة فوق فلان، وسمى بعض الأكابر قال له: وأنت كدت تلحق به، ولكن أنت في طبقة ابن خزيمة^(٢).

التعريف بكتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين:

هذا الكتاب فريد من نوعه، جامع، جمع فيه مؤلفه بين الأصول والفقه ومقاصد الشريعة وقواعدها وعمومياتها، وسبكها على نحو فريد لا نظير له، بدأه بالحديث عن الموقعين عن رب العالمين، ثم أخذ يتنقل للحديث عن أصول الفقه ومبادئه العامة، ومسائل الفقه العامة، ثم تناول بشيء من التفصيل سد الذرائع وتحريم الحيل، وأطال فيهما، ثم تابع بوصايا للمفتين، وختمه بأمثلة من فتاوى سيد المفتين وإمام الخلق أجمعين نبينا ٣، وقد تميّز هذا الكتاب بجزالة العبارة، وعلو اللغة، وسلامة العرض، وحسن الاستدلال من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وربما استدلل أو مثّل على المسألة بمائة دليل أو نحوها، مع حسن توجيهه للدليل، واستنباط للمسائل، لامثيل له، ويقع الكتاب في أربعة أجزاء، أو خمسة أجزاء في بعض الطبعات^(٣).

المبحث الأول

مقدمة عن الحسبة الوقائية والدافع

لدراستها عند ابن القيم

المطلب الأول: تحديد مفهوم الحسبة الوقائية

يُعبّر العلماء عن ما نعينه بالحسبة الوقائية بسد الذرائع^(٤)، أو حماية الذرائع^(٥)، وسبب اختيار الباحث لمصطلح الحسبة الوقائية، أنّ الحسبة بطبيعتها ترتبط بالتطبيق العملي للأحكام الشرعية التي في مجال صلاحيات المحتسب وواجباته؛ ولذلك قد نجد جوانب أو قضايا أو جزئيات من قاعدة سد الذرائع لا

تدخل تحت مفهوم الحسبة الوقائية، كما أنَّ دخول بعض الأحكام الشرعية في إطار الحسبة الوقائية، فذلك يعني أنَّ تعامل هذه الأحكام معاملة غيرها من الأحكام، ودخولها تحت مسمى المنكرات، فقد يكون المنكر محرماً لغيره، فمفهوم الحسبة الوقائية يرتبط بصميم عمل المحتسب في منع المنكرات، وحيث إنَّ من لوازم منع المنكرات منع الأسباب المؤدية إليها، كما لا يعني تحديد مفهوم مستقل للحسبة الوقائية أنَّ وظيفتها تستقل أو تتفرد عن عمل الحسبة بعامة، بل إنَّ الحسبة الوقائية جزء مُشاع في عمل المحتسب يمارسها في منعه للمنكرات وأمره بالمعروف، يمارسها قبل وبعد وأثناء حدوث المنكر، ومحاولتي تحديد هذا المفهوم إنَّما كان لبيان أهمية الوظيفة الوقائية للحسبة، وتأكيدا، وتأصيلها، ولذلك يمكن أن نحدد للحسبة الوقائية مفهوماً عاماً هو: "منع الأسباب والدوافع المؤدية إلى وقوع المنكرات، بالطرق والوسائل والأساليب الشرعية".

ويمكن إيضاح المفهوم السابق بأنَّه: يشير إلى المنع بوسائل المنع وآلياته، حتى وإن كانت قائمة على الجبر والإلزام، لأنَّ وظيفة الحسبة ولاية شرعية لها سلطة تخولها القيام بتنفيذ أوامرها، وإلزام المكلفين وجبرهم على الامتناع أو القيام بأمر ترى وجوب قيامهم به استناداً إلى الشرع. كما يُشير المفهوم أعلاه إلى الأسباب والدوافع المؤدية إلى المنكرات، وهذه الأسباب والدوافع قد تكون مباحة في أصلها، ولكن اقترانها أو كونها وسيلة لمنكر أو لترك معروف يحولها عن تلك الإباحة إلى أنَّ تأخذ حكم ذلك المنكر، وهذا ما يجعلها داخلة في دائرة المنع، ولكن كونها محرمة أو ممنوعة لا يعني منعها بأي وسيلة كانت، بل لابد من أن يكون المنع أيضاً بالوسائل والأساليب المشروعة، فلا يجوز التوصل لتطبيق الشرع بوسائل محرمة، ولا تعني سلامة الغاية إباحة أي وسيلة، حتى وإن كانت تلك الوسيلة مصلحة في الظاهر، ويؤكد ذلك تعريف الإمام الشاطبي -رحمه الله- حيث عرّف الذريعة بأنَّها: "التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة"^(٦).

المطلب الثاني

الدافع للاقتصار على دراسة الحسبة الوقائية

عند ابن القيم رحمه الله.

أولاً: اتساع هذا المجال فهو أكبر من أن يتم دراسته في بحث يسير، فاستقصاؤه في كل المذاهب وعند جلّ العلماء يحتاج إلى وقت وجهد يتجاوز حجم هذا البحث.
ثانياً: اهتمام ابن القيم رحمه الله - بهذا الأمر اهتماماً كبيراً واستقصاؤه لمسائله، حيث استعرض تطبيقات سد الذرائع في تسعة وتسعين وجهاً، ودقة نظره، وحسن استنباطاته، وربطه بين المسائل، وتنبيهه لمقاصد الشارع، وتأكيد عليه.
ثالثاً: شمول هذا الاهتمام منه - رحمه الله - لجميع مقاصد الشريعة تقريباً.

أساس الحسبة الوقائية عند ابن القيم:

ينطلق مفهوم سد الذرائع الذي هو أساس الحسبة الوقائية من القاعدة الفقهية: للوسائل أحكام المقاصد حيث يقول - رحمه الله -: "فصل في سد الذرائع: (لوسائل حكم المقاصد) لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطُرق تُقضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقُرَبَات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصودٌ قصدَ الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حَرَّمَ الربُّ تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تُقضي إليه فإنه يحرّمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حمّاه، ولو أباح الوسائل والذرائع المُفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإنَّ أحدَهم إذا منع جُنْدَه أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنّده ضدّ مقصودة. وكذلك الأطباء إذا أرادوا حَسَمَ الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه. فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي

في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال؟ ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن الله تعالى ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرّمها ونهى عنها.^(٧)

المطلب الثالث

المحتسب فيه في الحسبة الوقائية

لا تختلف أركان الحسبة الوقائية عن غيرها من أركان الحسبة، ولا سيما في المحتسب منصوباً كان أو ومتطوعاً، والمحتسب عليه بأصنافه، والاحتساب ذاته آداباً ودرجات أمّا المحتسب فيه، وهو المنكر الموجب للاحتساب، فقد يختلف توصيفه قليلاً في الحسبة الوقائية، فهو في الحقيقة لا يؤمر به لذاته ولا ينهى عنه لذاته، وهذه الصفة تتوفر في سائر المعروفات والمنكرات، أمّا في الحسبة الوقائية، فالمأمور به يؤمر به؛ لكونه وسيلة إلى المعروف، والمنهي ينهى عنه؛ لكونه وسيلة لارتكاب المنكر. وقد وصف ابن القيم باب سد الذرائع الذي هو أساس الحسبة الوقائية بأنه ربع الدين، حيث يقول: "وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف، فإنه أمر ونهي، والأمر نوعان، أحدهما: مقصود لنفسه، والثاني: وسيلة إلى المقصود، والنهي نوعان، أحدهما: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه، والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة، فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين"^(٨) وإذا قلنا إن الأمر أيضاً بما يكون وسيلة للمقصود ربع آخر، فبذلك تكون الحسبة الوقائية نصف الحسبة. وأعظم من سد الذرائع تحريم الحيل فإنها كما يقول ابن القيم: "وتجوز الحيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة، فإن الشارع يسد الطريق إلى المفسد بكل ممكن، والمحتال يفتح الطريق إليها بحيلة، فأين من يمنع من الجائز خشية الوقوع في المحرم إلى من يعمل الحيلة في التوصل إليه؟"^(٩)

المبحث الثاني

الحسبة الوقائية في منع الاعتداء على الدين

يمثل الدين في حياة المسلم قطب الرchy، فهو نظام حياته الذي يجب الالتزام به والسير عليه، وهو وسيلته لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة، والمسلم يؤمن يقيناً أن سبب وجوده وخلقه هو عبادة الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ

الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿١٠﴾؛ ولذلك فإنَّ الحفاظ على الدين هو أعظم الضرورات، بل تهون من أجله بقية الضرورات تبذل في سبيله النفوس والأعراض، وترخص الأموال، وتترك لأجله الأوطان، وتتقطع الأواصر والقرابات لأجله، ولذلك فإنَّ من أهم وظائف الحسبة حمايتها للدين من أن ينال جانبه أو تنتهك حدوده، أو تترك واجباته.

المطلب الأول

الوقاية من المنكرات المتعلقة بالعقيدة

شدَّت الشريعة على حماية العقيدة الصافية من أن تتلوث بشوائب الشرك، فحمت جنابها من أن يمس بوجوب اجتناب أمور قد لا تكون محرمة لذاتها، ولكن لكونها وسيلة إلى لوقوع في الشرك، وقد بيَّن ابن القيم -رحمه الله- هذا الأمر بياناً جلياً في معرض حديثه عن سد الذرائع، وفصل القول فيه على ما يأتي:

النهى عن الانحناء للمخلوق أو الوقوف فوق رأس الإمام:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "أنَّ النبي ﷺ نهى الرجل أن ينحني للرجل إذا لقيه كما يفعله كثير من المنتسبين إلى العلم ممن لا علم له بالسنة، بل يبالغون إلى أقصى حد الانحناء مبالغة في خلاف السنة جهلاً، حتى يصير أحدهم بصورة الراكع لأخيه ثم يرفع رأسه من الركوع كما يفعل إخوانهم من السجود بين يدي شيوخهم الأحياء والأموات؛ فهو لاء أخذوا من الصلاة سجودها، وأولئك ركوعها، وطائفة ثلاثة قيامها يقوم عليهم الناس وهم قعود كما يقومون في الصلاة، فتقاسمت الفرق الثلاث أجزاء الصلاة، والمقصود أنَّ النبي ﷺ نهى عن انحناء الرجل لأخيه سداً لذريعة الشرك، كما نهى عن السجود لغير الله، وكما نهاهم أن يقوموا في الصلاة على رأس الإمام وهو جالس مع أن قيامهم عبادة لله تعالى، فما الظن إذا كان القيام تعظيماً للمخلوق وعبودية له؟ فالله المستعان." (١١)

فيشير في هذه الصورة إلى منكر من المنكرات التي قد تؤدي إلى منكر أشد منها وأعظم وهو الشرك بالله، وقد بيَّن نهى النبي ﷺ عن الانحناء ونهى عن القيام على رأس الإمام تعظيماً له، وكل ذلك وقاية من منكر أشد، وهو الشرك بالله.

ويدل لما ذكره ابن القيم -رحمه الله- ما رُوي عنه **٢** عن أنس **t** قال: (قال رجل: يا رسول الله، الرجلُ منَّا يلقى أخاهُ أو صديقَهُ أينحني لَهُ؟، قال: لا، قال: فيلتزمُهُ ويقبِّلُهُ؟ قال: لا، قال: فيأخذُ بيدهِ ويصافحُهُ؟، قال: نعم) ^(١٢)

ويؤكد هذا المعنى في موضع آخر فيقول: "أنه **٣** أمر المؤمنين أن يُصلُّوا قعوداً إذا صَلَّى إمامهم قاعداً، وقد تواتر عنه ذلك، ولم يجيء عنه ما ينسخه، وما ذاك إلا سدٌّ لذريعة مُشابهة الكفار حيث يقومون على ملوكهم وهم قعود كما علَّله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وهذا التعليل منه يبطل قول من قال: إنَّه منسوخ، مع أنَّ ذلك دعوى لا دليل عليها." ^(١٣)، ويدل لذلك عن عائشة -رضي الله عنها- أنَّها قالت: (صَلَّى رسولُ اللهِ **٣** في بيته وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً وصَلَّى وراءَه قومٌ قياماً، فأشار أن اجلسوا فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا) ^(١٤)

نهى الرجل أن يقول لغلامه وجاريتته: عدي وأمتي:

يقول ابن القيم: "أنه نهى الرجل أن يقول لغلامه وجاريتته: عدي، وأمتي، ولكن يقول: فتاتي، وفتاتي، ونهى أن يقول لغلامه: وصي ربك، أطعم ربك، سداً لذريعة الشرك في اللفظ والمعنى، وإن كان الرب ههنا هو المالك كرب الدار ورب الإبل؛ فعدل عن لفظ العبد والأمة إلى لفظ الفتى والفتاة، ومنع من إطلاق لفظ الرب على السيد، حمايةً لجانب التوحيد وسداً لذريعة الشرك في اللفظ والمعنى." ويدل لما ذكره ابن القيم ما رواه أبو هريرة **t**: عن النبي **٣** أنه قال: (لا يَقُلْ أحدُكم: أَطْعِمُ رَبَّكَ؛ وَصَيُّ رَبِّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سيدي، ومولاي، ولا يقل أحدُكم: عدي، أمتي، وليقل: فتاتي، وفتاتي، وغلامي) ^(١٥)

قال النووي: "قال العلماء مقصود الأحاديث شيئان، أحدهما: نهى المملوك أن يقول لسيده ربي؛ لأنَّ الربوبية إنما حقيقتها لله تعالى؛ لأنَّ الرب هو المالك أو القائم بالشيء ولا يوجد حقيقة هذا إلا في الله تعالى فإن قيل: فقد قال النبي **٣** في أشرط الساعة: أن تلد الأمة ربثها أو ربها، فالجواب من وجهين، أحدهما: أن

الحديث الثاني لبيان الجواز وأن النهي في الأول للأدب وكراهة التنزيه لا للتحريم. والثاني: أن المراد النهي عن الإكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة ولم ينه عن إطلاقها في نادر من الأحوال^(١٦)، حيث يبين ابن القيم أن المنع من قول عبدي وجاريتي مع صحته في اللغة وقوله للعبد أطعم ربك ونحوه، إنما كان للوقاية من منكر أعظم وهو الشرك بالله تعالى.

المنع من استقبال ما قد عبد من دون الله تعالى:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "أنه ٢ كره الصلاة إلى ما قد عُبدَ من دون الله تعالى، وأحبَّ لمن صلى إلى عود أو عمود أو شجرة أو نحو ذلك أن يجعله على أحد جانبيه، ولا يصمُّدُ إليه صمداً، قطعاً لذريعة التشبه بالسجود إلى غير الله تعالى".^(١٧) وما ذكره ابن القيم -رحمه الله- يستند إلى حديث المقداد بن الأسود قال: "ما رأيت رسول الله ٢ يُصلي إلى عودٍ ولا عمودٍ ولا شجرةٍ إلّا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمُّدُ له صمداً".^(١٨)

النهي عن قول ما شاء الله وشاء محمد:

يقول ابن القيم: "أنه ٢ قال: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد) وذم الخطيب الذي قال: مَنْ يُطِيعِ الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى، سد لذريعة التشريك في المعنى بالتشريك في اللفظ، وحسماً لمادة الشرك حتى في اللفظ، ولهذا قال للذي قال له: «ما شاء الله وشئت»: (أجعلتني لله نداً؟) فحسم مادة الشرك وسد الذريعة إليه في اللفظ كما سدها في الفعل والقصد، فصلاة الله وسلامه عليه وعلى آله أكمل صلاة وأتمها وأزكاها (وأعمها)."^(١٩) ويدل لما ذكره ابن القيم ما روي عن حذيفة بن اليمان t (أن رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب فقال نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد وذكر ذلك للنبي ٢ فقال: أما والله إن كنت لأعرفها لكم قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد)^(٢٠)، وأيضاً ما رواه ابن عباس y قال: (جاء رجل إلى النبي ٢ فراجعته في بعض الكلام، فقال ٢: أ جعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده)^(٢١)

يقول الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله تعالى-: "فدل الحديثان وما جاء بمعناهما على منع قول: ما شاء الله وشئت! وما شابهه من الألفاظ؛ مثل: لولا الله وأنت، ما لي إلا الله وأنت؛ لأن العطف بالواو يقتضي التسوية بين المتعاطفين، وهذا شرك؛ فالواجب أن يعطف بـ "ثم"، فيقال: ما شاء الله ثم شئت، أو: ثم شاء فلان، لولا الله ثم أنت، أو: ثم فلان، ما لي إلا الله ثم أنت؛ لأن العطف بـ "ثم" يقتضي الترتيب والتعقيب، وأن مشيئة العبد تأتي بعد مشيئة الله تعالى لا مساوية لها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾؛ فمشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى؛ فالعبد وإن كانت له مشيئة -خلافًا للجبرية-؛ فمشيئته تابعة لمشيئة الله، ولا يقدر على أن يشاء شيئاً إلا إذا كان الله قد شاءه؛ خلافاً للقدرية من المعتزلة وغيرهم، الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أَرَادَهُ اللهُ، تعالى الله عما يقولون." (٢٢)

المنع من سب آلهة المشركين:

يستدل ابن القيم -رحمه الله- بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢٣)

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "فحرم الله تعالى سب آلهة المشركين -مع كون السب غيظاً وحمية لله وإهانة لآلهتهم- لكونه ذريعة إلى سبهم الله تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالنصريح على المنع من الجائر لئلا يكون سبباً في فعل ما لا يجوز." (٢٤) ويؤكد الإمام القرطبي ما ذهب إليه ابن القيم -رحمه الله-، فيقول: "في هذه الآية أيضاً ضرب من الموادة، ودليل على وجوب الحكم بسد الذرائع؛..، وفيها دليل على أن المحق قد يكف عن حق له إذا أدى إلى ضرر يكون في الدين" (٢٥) ويقول ابن كثير: "يقول الله تعالى ناهياً لرسوله ﷺ والمؤمنين عن سب آلهة المشركين، وإن كان فيه مصلحة، إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها، وهي مقابلة المشركين بسب إليه المؤمنين، وهو الله لا إله إلا هو" (٢٦)

المنع من بناء المساجد على القبور:

يقول ابن القيم رحمه الله: "إنَّ النبي ﷺ نهى عن بناء المساجد على القبور ولعن مَنْ فعل ذلك ونهى عن تجصيص القبور وتشريفها واتخاذها مساجد وعن الصلاة إليها وعندها وعن إيقاد المصابيح عليها وأمر بتسويتها ونهى عن اتخاذها عيداً وعن شد الرحال إليها؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى اتخاذها أوثاناً والإشراك بها وحرَم ذلك على مَنْ قصده ومَنْ لم يقصده بل قصد خلافه سداً للذريعة." (٢٧)، يبين ابن القيم رحمه الله - هنا أنه لا فرق بين مَنْ يقصد بالبناء على القبر تعظيم القبر والإشراك، أو لم يقصده، فكلاهما محرم، كما يبين أيضاً أنه لا فرق بين بناء المسجد على القبر أو عنده تعظيماً للقبر، أو بهدف الصلاة فقط، وكأنه بذلك يحسم تفريق بعض العلماء بين هاتين الحالتين، ومن ذلك ما ذكره ابن حجر رحمه الله -: "وقد تقدم أنَّ المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا، وأمّا إذا أُنْ أَمِنَ ذلك فلا امتناع، وقد يقول بالمنع مطلقاً مَنْ يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوي." (٢٨)

ويؤيد الشيخ عبد العزيز بن باز ما اختاره ابن القيم، فيقول: "هذا هو الحق، لعموم الأحاديث الواردة بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن مَنْ فعل ذلك، ولأنَّ بناء المساجد على القبور من أعظم وسائل الشرك بالمقبورين فيها" (٢٩)

المنع من المنكرات التي قد تؤدي إلى التشبه بالكفار:

حيث نهى الله تعالى المؤمنين من قول (راعنا) لسد ذريعة التشبه باليهود يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنظِرْنَا وَأَسْمِعُوا ۚ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٣٠)، يقول ابن القيم - رحمه الله -: "نهاهم سبحانه أن يقولوا هذه الكلمة - مع قصدهم بها الخير - لئلا يكون قولهم ذريعة إلى التشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم؛ فإنهم كانوا يخاطبون بها النبي ﷺ ويقصدون بها السب، يقصدون فاعلاً من الرعونة، فهي المسلمون عن قولها؛ سداً لذريعة المشابهة، ولئلا يكون ذلك ذريعة إلى أن يقولها اليهود للنبي ﷺ تشبهاً بالمسلمين يقصدون بها غير ما يقصده المسلمون" (٣١)

يقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي: "وفي هذه الآية الكريمة دليل للقاعدة الشرعية، وهو أن الوسائل تعتبر بالأمور التي توصل إليها، وأن وسائل المحرم، ولو كانت جائزة تكون محرمة إذا كانت تفضي إلى الشر"^(٣٢)، وهذه الآية العظيمة أصل مهم في باب سد الذرائع وفي باب الحسبة الوقائية، يقول الطاهر ابن عاشور: "وقد دلت هذه الآية على مشروعية أصل من أصول الفقه وهو من أصول المذهب المالكي يلقب بسد الذرائع وهي الوسائل التي يتوسل بها إلى أمر محظور."^(٣٣)

النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها:

يقول ابن القيم رحمه الله:- "إنه ٣ نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وكان من حكمة ذلك أنهما وقت سجود المشركين للشمس، وكان النهي عن الصلاة لله في ذلك الوقت سداً لذريعة المشابهة الظاهرة، التي هي ذريعة إلى المشابهة في القصد مع بُعد هذه الذريعة، فكيف بالذرائع القريبة؟"^(٣٤)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:- "والفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه، كما نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة لما في ذلك من المفسدة الراجحة، وهو التشبه بالمشركين الذي يفضي إلى الشرك. وليس في قصد الصلاة في تلك الأوقات مصلحة راجحة لإمكان التطوع في غير ذلك من الأوقات. ولهذا تنازع العلماء في ذوات الأسباب فسوّعها كثيرٌ منهم في هذه الأوقات، وهو أظهر قولي العلماء؛ لأنّ النهي إذا كان لسد الذريعة أبيض للمصلحة الراجحة، وفعل ذوات الأسباب يحتاج إليه في هذه الأوقات، ويفوت إذا لم يفعل فيها فتفوت مصلحتها، فأبيحت لما فيها من المصلحة الراجحة، بخلاف ما لا سبب له فإنه يمكن فعله في غير هذا الوقت فلا تفوت بالنهي عنه مصلحة راجحة، وفيه مفسدة توجب النهي عنه. فإذا كان نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات لسد ذريعة الشرك؛ لئلا يفضي ذلك إلى السجود للشمس ودعائها وسؤالها كما يفعله أهل دعوة الشمس والقمر والكواكب الذين يدعونها ويسألونها كان معلوماً أن دعوة الشمس والسجود لها هو محرم في نفسه، أعظم تحريماً من الصلاة التي نهى عنها؛ لئلا يفضي إلى

دعاء الكواكب" (٣٥).

النهى عن التشبه بأهل الكتاب:

يقول ابن القيم: إنه ٣ نهى عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة، كقوله: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ» (٣٦) وقوله: «إِنَّ الْيَهُودَ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ فَخَالِفُوهُمْ» (٣٧) وقوله في عاشوراء: «خَالِفُوا الْيَهُودَ صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ» وقوله: «لَا تَشَبَّهُوا بِالْأَعَاجِمِ» (٣٨) وروى الترمذي عنه: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَهَ بِغَيْرِنَا» (٣٩) وروى الإمام أحمد عنه: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (٤٠) وسر ذلك أَنَّ المشابهة في الهَدْيِ الظاهرِ ذريعةٌ إلى الموافقة في القصد والعمل. (٤١)

الوقاية من الوسائل المؤدية لمعاملة الكافر معاملة المسلم:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "إن الشروط المضروبة على أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب وغيرها لئلا تُفْضِي مشابھتهم إلى أن يعاملَ الكافر معاملة المسلم، فسدت هذه الذريعة بالزامهم التمييز عن المسلمين." (٤٢)، وقد سلك عمر t ذلك المسلك، لاسيما وقد اتسعت الدولة الإسلامية في عهده اتساعاً عظيماً، أفضى إلى اختلاط المسلمين بأهل الذمة، وقد دأب المسلمون على ذلك، يقول القاضي أبو يوسف -رحمه الله- في كتابه الخراج: "ولا يترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين في لباسه ولا مركبه ولا في هيئته، ويؤخذوا بأن يجعلوا في أوساطهم الزنارات، وبأن لا تكون قلانسهم مضرية، وأن يجعلوا شركاء نعالهم مثنية... وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل، ويمنعوا من أن يحدثوا بناء بيعة أو كنيسة في المدينة إلا ما كانوا صولحوا عليه، فما كان كذلك تركت لهم ولم تهدم... ويتركون ليسكنون في أمصار المسلمين وأسواقهم، يبيعون ويشترون ولا يبيعون خمرًا ولا خنزيرًا ولا يظهرون الصليبان في الأمصار، ولتكن قلانسهم طوالاً مضرية، ويخاطب هارون الرشيد بقوله، فمر عمالك أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي، هكذا كان عمر بن الخطاب t، أمر عماله أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي، وقال حتى يعرف زيهم من زي المسلمين." (٤٣)

الوقاية من الذرائع التي قد تؤدي إلى الردة:

إنَّ النبي ٣ نهى أنْ تُقَطَّعَ الأيدي في الغزو؛ لئلا يكون ذريعة إلى إلحاق المَحْدود بالكفار، ولهذا لا تُقام الحدود في الغزو^(٤٤)، عن يسر بن أرطأة قال: "سمعت النبي ٣ يقول: لا تُقَطَّعَ الأيدي في الغزو"^(٤٥)، قال الترمذي: "والعمل على هذا عند بعض أهل العلم منهم الأوزاعي لا يرون أنْ يُقام الحد في الغزو بحضرة العدو، مخافة أنْ يلحق من يُقام عليه الحد بالعدو، فإذا خرج الإمام من أرض الحرب ورجع إلى دار الإسلام أقام الحد على مَنْ أصابه كذلك قال الأوزاعي."^(٤٦)

الوقاية من الذرائع التي قد تؤدي إلى الاختلاف أو التحريف في القرآن الكريم:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: "إنَّه نهى أنْ يسافر بالقرآن إلى أرض العدو؛ فإنَّه ذريعة إلى أنْ تتأله أيديهم كما علل به في نفس الحديث."^(٤٧)، يقول ابن القيم: "جَمَعَ عثمان المصحف على حرف واحد من الأحرف السبعة لئلا يكون ذريعة إلى اختلافهم في القرآن، ووافق على ذلك الصحابة y."^(٤٨)

ويدل لذلك ما روي عن حذيفة t أنه قال لعثمان t: (أدرك هذه الأمة، قبل أنْ يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أنْ أرسلني إلينا الصحف، ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرمط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا ذلك)^(٤٩)، ويدل لذلك أيضاً ما روي عن علي t أنه قال: (لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا، قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنْ بعضهم يقول: إنَّ قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرةً، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أنْ يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: نعم ما رأيت)^(٥٠)

ويؤكد هذا المقصد الذي ذهب إليه عثمان t، واستشهد به ابن القيم، ما رواه عبد الله بن عمرو، قال: هجرتُ إلى رَسُولِ اللَّهِ يَوْمًا. قَالَ: فَسَمِعَ أَصْوَاتَ

رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ. فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ. يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ. فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ». (٥١)

الوقاية مما يخل بشيء من أركان الإيمان:

إنه نهى الرجل بعد إصابة ما قدر له أن يقول: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، وأخبر أن ذلك ذريعة إلى عمل الشيطان، فإنه لا يجدي عليه إلا الحزن والندم وضيق الصدر والسخط على المقدور واعتقاد أنه كان يمكنه دفع المقدور لو فعل ذلك، وذلك يضعف رضاه وتسليمه وتقويضه وتصديقه بالمقدور وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإذا أعرض القلب عن هذا انفتح له عمل الشيطان، وما ذاك لمجرد لفظ «لو» بل لما قارنها من الأمور القائمة بقلبه المنافية لكمال الإيمان الفاتحة لعمل الشيطان، بل أرشد العبد في هذه الحال إلى ما هو أنفع له وهو الإيمان بالقدر والتفويض والتسليم للمشئئة الإلهية وأنه ما شاء الله كان ولا بد؛ فمن رضي فله الرضا ومن سخط فله السخط، فصلوات الله وسلامه على مَنْ كلامه شفاء للصدور ونور للبصائر وحياة للقلوب وغذاء للأرواح، وعلى آله؛ فلقد أنعم به على عباده أتم نعمة، ومنّ عليهم به أعظم منه؛ فله النعمة وله المنة وله الفضل وله الثناء الحسن. (٥٢)

المطلب الثاني

الوقاية من المنكرات المتعلقة بالعبادات

الوقاية عما يؤدي إلى التشاغل عن العبادة:

ومن ذلك ما أشار له ابن القيم -رحمه الله- من نهى الله تعالى عن البيع وقت نداء الجمعة لئلا يتخذ ذريعة إلى التشاغل بالتجارة عن حضورها (٥٣)، وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٥٤)، وسبب نزول هذه الآية ما رواه جابر بن عبد الله قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذا أقبلت غير تحمل طعاماً فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً فنزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ (٥٥)

وإذا تأملنا النهي عن البيع، مع أن الله تعالى أحله قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، بل وفي ختام الآية يحث على الانتشار في الأرض وابتغاء فضل الله تعالى، تبين أن النهي عن البيع والاتجار إنما كان لأمر آخر وهو التفرغ للصلاة، وللتنبية على أهمية صلاة الجمعة ووجوبها، فلم يكتف الشارع بإيجاب الصلاة فقط، بل حرم ما قد يشغل عنها.

حفظ العبادات من الزيادة والابتداع:

النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين، والنهي عن صوم يوم الشك:

يقول -رحمه الله تعالى-: "إنَّ النبي ﷺ نَهَى عَنْ تَقْدِمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ عَادَةٌ تَوَافَقَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَنَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِئَلَّا يَتَّخِذَ ذَرِيعَةً إِلَى أَنْ يُلْحَقَ بِالْفَرْضِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ حَرَّمَ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ تَمَيِّزاً لَوْ قُتِلَ الْعِبَادَةُ عَنْ غَيْرِهِ لِئَلَّا يَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْوَاجِبِ كَمَا فَعَلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا الْغَرَضَ بِاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ، وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ نَدَبَ إِلَى تَمَيِّيزِ فَرْضِ الصَّلَاةِ عَنْ نَفْلِهَا؛ فَكَرِهَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَطَوَّعَ فِي مَكَانِهِ، وَأَنْ يَسْتَدِيمَ جُلُوسَهُ مُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةِ، كُلُّ هَذَا سَدّاً لِلْبَابِ الْمُفْضِي إِلَى أَنْ يَزَادَ فِي الْفَرْضِ مَا لَيْسَ مِنْهُ" ^(٥٦)، ويدل لما ذكره الشيخ -رحمه الله- ما رُوي عن أبي هريرة t قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا، فَلْيَصُمْهُ) ^(٥٧)

كراهة إفراط رجب بالصوم، وإفراط يوم الجمعة بالصوم وليلتها بالقيام:

يقول -رحمه الله تعالى-: "إنَّ السَّنَةَ مَضَتْ بِكَرَاهَةِ إِفْرَادِ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ، وَكَرَاهَةِ إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ وَلَيْلَتِهَا بِالْقِيَامِ، سَدّاً لِذَرِيعَةِ اتِّخَاذِ شَرْعٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ مِنْ تَخْصِيصِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ بِمَا لَمْ يَخْصِهِ بِهِ؛ فَفِي ذَلِكَ وَقُوعٌ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ" ^(٥٨)، عن أبي هريرة t قال: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ) ^(٥٩)

يؤكد الشيخ -رحمه الله- هنا على عناية الشارع بصيانة الشريعة أن يزداد فيها ما لم يشرعه الله، ولو كان ذلك بفعل قرينة حث عليها الشارع، إذا كانت هذه

النافلة ستخصص بزمان أو مكان لم يرد الشرع بتخصيصه أو تفضيله، وفي هذا إشارة إلى عظمة هذه الشريعة وكمالها، فإذا كان الاحتساب لمنع أمور مشروعة في أصلها للوقاية من مفسدة أعظم، فإنَّ المنع من المحرمات الأصلية أشد وأبلغ.

النهي عن وصل صلاة بصلاة الجمعة:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى أن تُوصلَ صلاة بصلاة الجمعة حتى يتكلم أو يخرج لئلا يتخذ ذريعة إلى تغيير الفرض، وأنَّ يزداد فيه ما ليس منه، قال السائب بن يزيد: صليت الجمعة في المقصورة، فلما سلم الإمام قمت في مقامي فصليت، فلما دخل معاوية أرسل إليّ، فقال: لا تُعدّ لما فعلت، إذا صليت الجمعة فلا تصلّها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج؛ فإنَّ النبي ﷺ أمر بذلك ألاَّ توصل الصلاة حتى يتكلم أو يخرج".^(٦٠)، وما أورد الشيخ من أمثلة يدل على أهمية وقاية الفرائض والواجبات من أن يختلط بها غيرها، ثم يؤدي ذلك إلى زيادة الواجبات، وقد نهت الشريعة عن الابتداع في الدين وسدت كل أبوابه، ونلاحظ هنا أنَّ النهي في الجانب الوقائي من الحسبة يرد على فعل عبادات هي في أصلها من النوافل؛ ولذا فالفعل في حد ذاته مجرداً ليس منكراً، وإنما نهى فاعله وقايةً من منكر آخر كما تقدم.

المطلب الثالث

الوقاية من المنكرات المتعلقة بالأخلاق

نهي الرجل عن سب نفسه لئلا يعتاد الفحش:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى أن يقول الرجل: خبثت نفسي، ولكن ليقلّ، لَقِسْتُ نفسي، سداً لذريعة اعتياد اللسان للكلام الفاحش، وسداً لذريعة اتصاف النفس بمعنى هذا اللفظ؛ فإنَّ الألفاظ تتقاضى معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى، ولهذا قل من تجده يعتاد لفظاً إلا ومعناه غالب عليه، فسدَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذريعة الخبث لفا ومعنى، وهذا أيضاً من ألطف الباب".^(٦١)، ويدل لذلك ما روته عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ قال: (لا يقولنَّ أحدكم خبثت نفسي، ولكن ليقلّ لَقِسْتُ^(٦٢) نفسي)^(٦٣)

قال ابن القيم في موضع آخر: "ومعناها واحد، أي: غثت نفسي وساء

خلقها فكره لهم لفظ الخبث؛ لما فيه من القبح والشناعة وأرشدهم إلى استعمال الحسن وهجران القبيح وإبدال اللفظ المكروه بأحسن منه^(٦٤)، وقد نهى النبي ﷺ عن وصف النفس بالخبث مع أن مقصود قائلها الإشارة إلى ما أصابه من مرض أو توعك، لما يعنيه هذا اللفظ من معانٍ أخرى لاتليق بنفس المؤمن، فنهى النبي ﷺ عن هذا اللفظ قطعاً لدابر كل معنى سيء آخر.

نهى تناجي الاثنين دون الثالث:

يقول -رحمه الله-: "إنه نهى أن يتناجى اثنان دون الثالث؛ لأن ذلك ذريعة إلى حزنه وكسر قلبه وظنه سوء"^(٦٥)، وهذا معنى دقيق في غاية اللطف، فإن النجوى مباحة في أصلها، والنجوى بطبيعتها إنما تكون بين اثنين غالباً، ولكن النهي لا ينصب على النجوى لذاتها، وإنما يكون في حال وجود اثنين يتناجيان في وجود شخص ثالث وحيد، أمّا في حال وجود أكثر من ذلك فالأمر مباح.

الوقاية من المنكرات المؤدية لعقوق الوالدين:

وقد مثل ابن القيم -رحمه الله- ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: (من الكبائر شتم الرجل لوالديه. قالوا: يا رسول الله! وهل يشتم الرجلُ والدَيْه؟ قال: نعم. يسبُّ أبا الرجل، فيسبُّ أباه. ويسبُّ أمّه، فيسبُّ أمّه)^(٦٦) حيث يُعلّق على ذلك قائلاً: "فجعل رسول الله ﷺ الرجل ساباً لأبويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه وإن لم يقصده."^(٦٧)

حماية الأمة من الفرقة والتنازع:

يقول -رحمه الله-: "إن الشارع أمر بالاجتماع على إمام واحد في الإمامة الكبرى، وفي الجمعة والعيدين والاستسقاء وصلاة الخوف، مع كون صلاة الخوف بإمامين أقرب إلى حصول صلاة الأمن، وذلك سداً لذريعة التفريق والاختلاف والتنازع، وطلباً لاجتماع القلوب وتألف الكلمة، وهذا من أعظم مقاصد الشرع، وقد سد الذريعة إلى ما يُناقضه بكل طريق، حتى في تسوية الصف في الصلاة؛ لئلا تختلف القلوب، وشواهد ذلك أكثر من أن تذكر"^(٦٨)، وهنا فائدة مهمة تستقي من كلام الشيخ -رحمه الله-، وهي أن من دواعي الحسبة الوقائية حماية مقاصد الشرع

وغاياته، فإذا كانت الشريعة حثت على اجتماع الكلمة، والبعد عن دواعي الفرقة والتنازع، فعلى المحتسب أن يأمر بكل ما يجمع الكلمة، وينهى عن كل ما يفرقها، كما يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

نهي الرجل عن الخطبة على خطبة أخيه، أو أن يستام على سوم أخيه:

يقول -رحمه الله-: "إنَّ الشارع ٣ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يستام على سوم أخيه أو يبيع على بيع أخيه، وما ذاك إلاَّ أنَّه ذريعة إلى التباغض والتعادي؛ فقياسُ هذا أنَّه لا يستأجر على إجارته ولا يخطب ولاية ولا منصباً على خطبته، وما ذاك إلاَّ لأنَّه ذريعة إلى وقوع العداوة والبغضاء بينه وبين أخيه."^(٦٩)، فإذا كان المسلم منهياً عما قد يحقق مصلحة راجحة له وتدعو له الفطرة، وتحت عليه الشريعة، كالنكاح، أو الشراء والبيع، إذا كان ذلك سيدعو للتباغض والقطيعة؛ فالنهي عما دون ذلك من المباحات من باب أولى.

خلاصة المبحث الثاني:

خلاصة ما ذكره الشيخ -رحمه الله- في الحسبة الوقائية في منع الاعتداء على الدين:

١. إنَّ الشارع نهى عن أفعال قد تدخل في إطار المباحات، كالانحناء، فنهى عنه إذا كان لمخلوق وقاية من الشرك، بل نهى عن بعض العبادات إذا كانت ستكون ذريعة لتعظيم المخلوق الذي قد يكون ذريعة للشرك، مما يدل على أهمية وخطورة الوقاية من الشرك، وتوظيف الحسبة الوقائية في هذا المجال.
٢. المنع من قول عبدي وجاريتي مع صحته في اللغة وقوله للعبد أطعم ربك ونحوه، إنما كان للوقاية من منكر أعظم وهو الشرك بالله تعالى.
٣. المنع من استقبال ما قد عبد من دون الله تعالى، وقاية من الشرك، ولو كان المصلي يؤدِّي صلاته لله تعالى خالصة، ولا يقصد تعظيم ما يستقبله، فكيف لو كان يقصد، وفي ذلك دلالة على أهمية الوقاية من الشرك، والتحرز منه.
٤. إنَّ الشارع حَسَمَ مادة الشرك وسد الذريعة إليه في اللفظ كما سدها في الفعل والقصد.

٥. المنع من سب آلهة المشركين، مع كون السب قد يكون ولأء الله تعالى، وحمية لدينه، منعاً، لأنّ ذلك يُؤدّي إلى سب الله تعالى.
٦. المنع من بناء المساجد على القبور للوقاية من اتخاذها أوثاناً تعبد من دون الله تعالى.
٧. المنع من الأفعال التي قد تؤدي إلى التشبه بالكفار، ولو كانت هذه الأفعال مباحة في أصلها.
٨. النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وقاية من التشبه بالكفار.
٩. النهي عن التشبه بأهل الكتاب، وقاية لشخصية المسلم أنْ تذوب في غيرها، وحماية لدينه أنْ يتسلل له شيء من فسادهم وكفرهم.
١٠. الوقاية من الوسائل المؤدية لمعاملة الكافر معاملة المسلم.
١١. الوقاية من الذرائع التي قد تُؤدّي إلى الردة، ولو كانت من مهمات الدين وقطعياته، كإقامة الحدود وقت الغزو.
١٢. الوقاية من الذرائع التي قد تُؤدّي إلى الاختلاف أو التحريف في القرآن الكريم.
١٣. الوقاية مما يخل بشيء من أركان الإيمان.
١٤. المنع من كل ما قد يكون ذريعة للتشاغل عن العبادة، ولو كان مباحاً.
١٥. حماية الشريعة من الابتداع والزيادة والنقصان، وفي باب الوقاية يرد المنع من النوافل ووصلها بالفرائض، وعناية الشريعة بذلك في مواضع كثيرة.
١٦. المنع من تخصيص زمان أو مكان بعبادة لم يرد فيها ما يدل على التخصيص.
١٧. إنَّ عناية الشارع الكبيرة بوقاية العبادات من الزيادة أو النقصان ولو كان ذلك بناقله ورد الحث على أصلها، يدل من باب أولى على أنْ منع الزيادة أو النقصان بأمور مبتدعة أشد منعاً.
١٨. نهى الرجل عن سب نفسه؛ لئلا يعتاد الفحش.
١٩. نهى تناجي الاثنين دون الثالث؛ وقاية له من الحزن وكسر قلبه وظن سوء.
٢٠. الوقاية من الأفعال المؤدية لعقوق الوالدين، كنهى الرجل عن سب والدي

غيره؛ لئلا يكون ذلك ذريعة لسب والديه.

٢١. حماية الأمة من الفرقة والتنازع، في كل أمورها صغيرها وكبيرها، وطلب اجتماع القلوب وتوحيد الكلمة.

٢٢. نهى الرجل عن الخطبة على خطبة أخيه، أو أن يستام على سوم أخيه، وقاية من وقوع العداوة والبغضاء بينهما.

وأختم هذا المبحث بأن كل ما ذكره الشيخ -رحمه الله- من أمثلة يؤكد على أهمية جانب الحسبة الوقائية في جانب حماية الدين، لاسيما وما يستدل به الشيخ -رحمه الله- إنما كان عبارة عن مواقف أمر فيها النبي ﷺ بأمر، أو نهى عن أمر، وهذه حقيقة الحسبة، ولكن تلك الأوامر والنواهي إنما جاءت للوقاية من مفسدة، وليست أمراً أو نهياً مباشراً عن منكر لذاته.

المبحث الثالث

الحسبة في الوقاية من الاعتداء على النفس

المطلب الأول: حرمان القاتل من الميراث

يقول -رحمه الله-: "إنَّ السَّنةَ مَضَتْ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ: إِمَّا عَمْدًا، كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَإِمَّا مَبَاشَرَةً، كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَإِمَّا قَتْلًا مَضْمُونًا بِقِصَاصٍ، أَوْ دِيَّةٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، وَإِمَّا قَتْلًا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَإِمَّا قَتْلًا مُطْلَقًا، كَمَا هِيَ أَقْوَالٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَسِوَاهُ قَصْدِ الْقَاتِلِ أَنْ يَتَعَجَّلَ الْمِيرَاثَ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ فَإِنَّ رِعَايَةَ هَذَا الْقَصْدِ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ فِي الْمَنْعِ وَفَاقًا، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ تَوْرِيثَ الْقَاتِلِ ذَرِيعَةٌ إِلَى وَقُوعِ هَذَا الْفِعْلِ؛ فَسَدَّ الشَّارِعُ الذَّرِيعَةَ بِالْمَنْعِ. فَإِذَا كَانَ الْقَاتِلُ يَحْرِمُ مِيرَاثَ مَوْرَثِهِ، وَهُوَ حَقٌّ أَصِيلٌ مِنْ حَقِّهِ، وَلَكِنَّ الشَّرِيعَةَ مَنَعَتْهُ هَذَا الْحَقَّ لِلْقَتْلِ، فَإِنَّ الْمُحْتَسِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَ بِكُلِّ مَا يَحْفَظُ النَّفْسَ الْمَعْصُومَةَ وَيَنْهَى عَنْ كُلِّ مَا يُوْدِي لِسَفْكِ الدَّمِ الْحَرَامِ.

المطلب الثاني: قتل الجماعة بالواحد

يقول ابن القيم: "إِنَّ الصَّحَابَةَ وَعَامَةَ الْفُقَهَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى قَتْلِ الْجَمِيعِ بِالْوَّاحِدِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ الْقِصَاصِ يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لئلا يكون عدم القصاص ذريعة إلى التعاون

على سفك الدماء^(٧٠) يُعرّف القصاص بأنه: القَوْدُ وهو القتل بالقتل، أو الجرح بالجرح، وأَقْصَّ الأميرُ فلاناً من فلانٍ إذا اقْتَصَّ له منه فجرحه مثل جرحه أو قَتَلَه قوداً، يقال أقصه الحاكم يقصه إذا مكنه من أخذ القصاص، وهو أن يفعل به مثل فعله، مَنْ قَتَلَ أو ضرب أو جرح^(٧١) فالقصاص يعني المماثلة، ومع فهم الصحابة y للقرآن الكريم وفهمهم لمقاصده، فقد اتفقوا كما ينقل ذلك ابن القيم -رحمه الله-، على قتل الجميع بالواحد، وقد كان على رأسهم عمر t، فعن سعيد بن المسيّب (أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا. خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ. وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا.)^(٧٢)

فقتل الجماعة بالواحد ولو اقتضى عدم المماثلة من حيث العدد، إلا أنه تدبير وقائي للحفاظ على النفوس المعصومة؛ ولئلا يكون الاجتماع على القتل ذريعة لمنع القصاص عن القتل، ويقتضي ذلك سد كل ذريعة تُؤدّي إلى القتل المحرم.

المطلب الثالث

النهي عن تعاطي السيف مسلّوا والأمر بأمساك نصل النبال

يقول -رحمه الله-: "إنّه نهى أن يتعاطى السيف مسلّواً، وما ذاك إلا أنّه ذريعة إلى الإصابة بمكروه، ولعل الشيطان يُعينه وينزع في يده فيقع المحذور ويقرب منه"^(٧٣). وقال أيضاً: "إنّه أمر المارّ في المسجد بنبال أن يمسك على نصلها بيده؛ لئلا يكون ذريعة إلى تأذي رجل مسلم بالنصال"^(٧٤) فعن جابر t: (أنَّ النبي ٣ نهى أَنْ يُتَعَاطَى السِّيفُ مَسْلُوءًا.)^(٧٥) ها هنا أمر ونهي وكلاهما متوجهان لأمر واحد، وهو الوقاية من إيذاء المسلمين أو تهديدهم، ولو كان ذلك بغير قصد.

المطلب الرابع

النهي عن إقامة حد الزنا على الحامل

يقول -رحمه الله-: "إنّه نهى عن إقامة حد الزنا على الحامل حتى تضع لئلا يكون ذلك ذريعة إلى قتل ما في بطنها، كما قال في الحديث الآخر «لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت فتيناني أن يحملوا معهم حُرماً من حطب فأخالف

إلى قوم لا يشهدون الصلاة في الجماعة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» فمنعه من تحريق بيوتهم التي عَصَوْا الله فيها بتخلفهم عن الجماعة كون ذلك ذريعةً إلى عقوبة مَنْ لم يجب عليه حضور الجماعة من النساء والأطفال. (٧٦)

ووجه تطبيق ذلك في الحسبة الوقائية، أَنَّ النبي ﷺ أمر بتأجيل إقامة الحد حمايةً لنفس الجنين من القتل بغير حق، ولو كان سبب قتل أمه مشروعاً، بل واجباً، ولكنه ﷺ قدّم حفظ النفس على إقامة الحد، وامتنع عن تحريق المتخلفين عن الصلاة تعزيراً لحق غيرهم ممن لم تجب عليه الصلاة، فإذا كان الأمر كذلك؛ فالنهي عن كل ما يهدد النفوس المعصومة والأمر بكل ما يحفظها من باب أولى.

المطلب الخامس

النهي عن أن يورد ممرض على مصح

يقول -رحمه الله-: "إنه نهى أن يُوردَ ممرضٌ على مُصحٍّ؛ لأنَّ ذلك قد يكون ذريعةً إمّا إلى إعدائه، وإما إلى تأذيه بالتوهم والخوف، وذلك سبب إلى إصابة المكروه له"، لما رواه أبو هريرة t (أَنَّ النبي ﷺ قال: لا يُوردَنَّ مُمرضٌ على مُصحٍّ) (٧٧)، ولذا يمكن للمحتسب أن ينطلق من هذا المبدأ في اتخاذ التدابير الواقية للمجتمع من كل مايمكن أن يسبب الأذى لأفراده، من منع لانتشار العدوى بين البشر أو حتى الحيوانات والنباتات.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم أصحاء، فقال بعضهم: لا يمكننا مجاورتك ولا ينبغي أن تجاور الأصحاء، فهل يجوز إخراجهم؟، الجواب: نعم لهم أن يمنعوه من السكن بين الأصحاء، فإنَّ النبي ﷺ قال: (لا يُوردَنَّ مُمرضٌ على مُصحٍّ)، فهني صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصحاح مع قوله: (لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ)، وكذلك رُوي أنه لما قدم مجذوم لبيابحه أرسل إليه بالبيعة، ولم يأذن له بدخول المدينة. (٧٨)، فمنع المبتلى من السكن بين الأصحاء من أعمال المحتسب، ومع أَنَّ المبتلى وهو المحتسب عليه لم يرتكب أمراً محرماً لذاته، ولكنه مُنِع من استعمال حقه، وقايةً لغيره من الأصحاء.

خلاصة المبحث الثالث:

١. إنَّ القاتل إذا كان يحرم ميراث مورثه، وهو حق أصيل من حقوقه، ولكن الشريعة منعتَه هذا الحق للقتل، فإنَّ على المحتسب أن يأمر بكل ما يحفظ النفس المعصومة وينهى عن كل ما يؤدي لسفك الدم الحرام.
٢. قتل الجماعة بالواحد ولو اقتضى عدم المماثلة من حيث العدد، إلاَّ أنه تدبير وقائي للحفاظ على النفوس المعصومة، ولئلا يكون الاجتماع على القتل ذريعة لمنع القصاص عن القتلة، ويقتضي ذلك سد كل ذريعة تؤدي إلى القتل المحرم.
٣. إنَّه نهى أن يتعاطى السيفَ مسلولاً، وأمر المار بالمسجد بإمساك نصاله بيده، وكلا الأمرين متوجهان لأمر واحد، وهو الوقاية من إيذاء المسلمين أو تهديدهم، ولو كان ذلك بغير قصد.
٤. إنَّ النبي ٣ أمر بتأجيل إقامة الحد على الحامل حمايةً لنفس الجنين من القتل بغير حق، ولو كان سبب قتل أمه مشروعاً، بل واجباً، ولكنه ٣ قدَّم حفظ النفس على إقامة الحد، وامتنع عن تحريق المتخلفين عن الصلاة تعزيراً حفظاً لحق غيرهم ممن لم تجب عليه الصلاة، فإذا كان الأمر كذلك؛ فالنهى عن كل ما يهدد النفوس المعصومة والأمر بكل ما يحفظها من باب أولى.
٥. النهي أن يورد مريض على مصح، وأن من أعمال المحتسب أن يمنع المريض مرضاً معدياً من مخالطة الأصحاء.

المبحث الرابع

الحسبة في الوقاية من الاعتداء على العقل

المطلب الأول

الوقاية من كل ما يمكن أن يؤدي إلى استحلالات الخمر

يشير ابن القيم -رحمه الله- إلى حماية الشريعة العقل فيقول مشيراً إلى تحريم ما قد يؤدي إلى استحلالات الخمر: "إنَّ الله تعالى لما حرم الخمر لما فيها من المفسدات الكثيرة المترتبة على زوال العقل، وهذا ليس مما نحن فيه، لكن حرم القطرة الواحدة منها، وحرم إمساكها للتخليل ونجسها؛ لئلا تتخذ القطرة ذريعة إلى

الحسوة، ويتخذ إمساكها للتخليل ذريعة إلى إمساكها للشرب، ثم بالغ في سد الذريعة فنهى عن الخليطين، وعن شرب العصير بعد ثلاث، وعن الانتباز في الأوعية التي قد يتخمر النبيذ ولا يعلم به، حسماً لمادة قربان المسكر، وقد صرح ٣ بالعلة في تحريم القليل فقال: (لَوْ رَخِصْتُ لَكُمْ فِي هَذِهِ لَأَوْشَكُ أَنْ تَجْعَلُوهَا مِثْلَ هَذِهِ) (٧٩)

المطلب الثاني

الوقاية من كل ذريعة لقربان الخمر ولو للحاجة

وأنه نهى عن التداعي بالخمر وإن كانت مصلحة التداعي راجحة على مفسدة ملابستها، سداً لذريعة قربانها واقتنائها ومحبة النفوس لها، فحسّم عليها المادة حتى في تناولها على وجه التداعي، وهذا من أبلغ سد الذرائع. (٨٠)، ويدل لذلك أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي ٣ عن الخمر فنّها، أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء. فقال: إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ (٨١).

ونجد هنا أن ابن القيم رحمه الله - يُشير إلى مسألة دقيقة جداً، وهي أنه لا يعني رجحان مصلحة ظاهرة على مفسدة الجواز مطلقاً، بل إن هذه المصلحة التي قد يبدو رجحانها على المفسدة الظاهرة، لا تتوازى مع المفسدة الباطنة، وهي هنا كما أشار - رحمه الله - مفسدة قربان الخمر، وإتيانها، ومحبة النفوس لها.

المبحث الخامس

الحسبة في الوقاية من الاعتداء على العرض

المطلب الأول، الوقاية من المنكرات التي قد تؤدي للوقوع في الزنا

جاءت الشريعة بتحريم جملة من الأمور لأنها قد تؤدي للوقوع في الزنا، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله جملة منها، منها:

تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية:

يقول: "إنه ٣ حرّم الخلوة بالأجنبية ولو في إقراء القرآن، والسفر بها ولو في الحج وزيارة الوالدين، سداً لذريعة ما يحاذر من الفتنة وغلبة الطباع." (٨٢)

الأمر بالغض البصر:

يقول - رحمه الله -: "إن الله تعالى أمر بغض البصر، وإن كان إنما يقع

على محاسن الخلقة والتفكر في صنع الله؛ سداً لذريعة الإرادة والشهوة المفضية إلى المحذور" (٨٣)، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٨٤)، قال ابن عاشور -رحمه الله-: "ولما كان الغض التام لا يمكن يجيء في الآية بحرف من الذي هو للتبويض إيماء إلى ذلك إذ من المفهوم أنَّ الأمور بالغض فيه هو ما لا يليق تحديق النظر إليه وذلك يتذكره المسلم من استحضاره أحكام الحلال والحرام في هذا الشأن فيعلم أنَّ غرض البصر مراتب: منه واجب ومنه دون ذلك، فيشمل غرض البصر عما اعتاد الناس كراهية التحقق فيه كالنظر إلى خبايا المنازل، بخلاف ما ليس كذلك.

وفي هذا الأمر بالغض أدب شرعي عظيم في مباحة النفس عن التطلع إلى ما عسى أن يقعها في الحرام أو ما عسى أن يكلفها صبراً شديداً عليها." (٨٥)

نهى النساء عن رفع رؤوسهن في الصلاة قبل الرجال إذا صلين معهم:

يقول: "إنَّه نهى النساء إذا صلَّين مع الرجال أن يرفعن رؤوسهن قبل الرجال؛ لئلا يكون ذريعة منهن إلى رؤية عَوْرَات الرجال من وراء الأزر كما جاء التعليل بذلك في الحديث" (٨٦) والحديث الذي يشير له ابن القيم عن سهل بن سعد قال: (لقد رأيت الرجال عاقدي أزرهم في أعناقهم مثل الصبيان من ضيق الأزر خلف النبي ﷺ، فقال قائل: يا معشر النساء لا ترفع رؤوسكن حتى يرفع اللهجاه) (٨٧) **عن التطيب إذا خرجت للمسجد:**

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى المرأة إذا خرجت للمسجد أن تتطيب أو تصيب بخوراً، لأنَّه ذريعة إلى ميل الرجال وتَشَوُّفهم إليها، فإنَّ رائحتها وزينتها وصورتها وإبداء محاسنها تدعو إليها؛ فأمرها أن تخرج قَلَّةً، وأن لا تتطيب، وأن تقف خلف الرجال، وأن لا تسبح في الصلاة إذا نابها شيء، بل تصفق ببطن كفها على ظهر الأخرى، كل ذلك سداً للذريعة وحماية عن المفسدة." (٨٨)

النهي عن أن تنعت المرأة المرأة لزوجها:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى أن تنعت المرأة المرأة لزوجها حتى كأنَّه

ينظر إليها، ولا يخفى أنَّ ذلك سد للزريعة وحماية عن مفسدة وقوعها في قلبه وميله إليها بحضور صورتها في نفسه، وكم ممن أحبَّ غيره بالوصف قبل الرؤية.^(٨٩) ويظهر والله أعلم أنَّ هنا علة أخرى بنهي الزوجة خصوصاً عن نعت غيرها لزوجها، حتى لا يكون هذا النعت سبباً في زهده فيها والإضرار بها.

النهى عن الجلوس في الطرقات:

يقول -رحمه الله-: "إنَّ نهى عن الجلوس بالطرقات، وما ذاك إلاَّ لأنَّه ذريعة إلى النظر إلى المحرم، فلما أخبروه أنَّه لا بد لهم من ذلك، قال أعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه؟ قال: (غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام). عن أبي سعيد الخدري **t**: عن النبي **r** قال: (إياكم والجلوس في الطرقات)، فقالوا: ما لنا بدُّ، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها. قال: (فإذا أبيتم إلاَّ المجالس، فأعطوا الطريق حَقَّها) قالوا: وما حقُّ الطريق؟ قال: (غضُّ البصر، وكفُّ الأذى، وردُّ السلام، وأمرٌ بالمعروف، ونهيٌ عن المنكر)^(٩٠)

الجلوس في الطرقات أصله الإباحة، ولكن نهى عنه سداً لذريعة الوقوع في الإثم من نظر لمحرم وغيره، وأنَّه يجوز إذا خلا من ذلك، بغض البصر وكف الأذى ورد السلام، وبذا يتحول الجلوس في الطرقات من كونه فعلاً سيئاً ضاراً، إلى أنْ يصبح فعلاً إيجابياً نافعاً، حيث يتحول الجلوس في الطرقات من الإيذاء إلى أنْ يصبح أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وهذه ذروة الإيجابية والنفع المتعدي للمجتمع من مجرد الجلوس للتسلية أو إيذاء عباد الله. ومما يمكن استنباطه من هذا الحديث شمول الحسبة لكل أمور الناس صغيرها وكبيرها، من المحافظة على العقيدة، واجتماع الكلمة، ووحدة الصف، وانتهاءً بالجلوس في الطرقات.

النهى عن مبيت الرجل عند امرأة أجنبية:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى أنْ يبيت الرجلُ عند امرأةٍ إلاَّ أنْ يكون ناكحاً أو ذا رَحِمٍ مَحَرَّمٍ، وما ذاك إلاَّ لأنَّ المبيت عند الأجنبية ذريعة إلى المحرِّم"^(٩١) فإنَّ المبيت في بيت أذن صاحبه بذلك مباح في الأصل، إلاَّ أنْ اقترانه بحال كونها امرأة

غير ذات محرم يوجب المنع منه، وقاية من الوقوع في الحرام.

الأمر بتفريق الأولاد في المضاجع:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه أمر أن يفرق بين الأولاد في المَضَاجِع، وأن لا يترك الذكر ينام مع الأنثى في فراش واحد؛ لأنَّ ذلك قد يكون ذريعة إلى نسج الشيطان بينهما المواصلّة المحرمة بواسطة إتحاد الفراش ولا سيما مع الطول، والرجل قد يعبث في نومه بالمرأة في نومها إلى جانبه وهو لا يشعر، وهذا أيضًا من ألطف سد الذرائع." (٩٢)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع) (٩٣).

نهى المرأة عن السفر بلا محرم:

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى المرأة أن تسافر بغير محرم، وما ذلك إلا أن سفرها بغير محرم قد يكون ذريعة إلى الطمع فيها والفجور بها." (٩٤)
عن ابن عمر ع عن النبي ﷺ: (لا تسافر المرأة ثلاثًا إلا مع ذي محرم) (٩٥).

المطلب الثاني

حماية جانب النكاح الشرعي

وقد جاءت الشريعة بتدابير وأحكام تحمي جانب النكاح الشرعي من أن يتدنس بمنكرات قد تحرفه عن غايته، ومن ذلك:

تحريم خطبة المعتدة:

يقول -رحمه الله-: "إنَّ الله تعالى حرَّم خِطْبَةَ المعتدة صريحًا، حتى حرَّم ذلك في عدة الوفاة وإن كان المرجع في انقضائها ليس إلى المرأة؛ فإنَّ إباحة الخِطْبَةِ قد تكون ذريعة إلى استعجال المرأة بالإجابة والكذب في انقضاء عدتها." (٩٦)
يقول الكاساني -رحمه الله-: "وأما المطلقة ثلاثًا أو بانئًا، والمتوفى عنها زوجها فلأنَّ النكاح حال قيام العدة قائم من كل وجه لقيام بعض آثاره كالثابت من كل وجه في باب الحرمة ولأنَّ التصريح بالخطبة حال قيام النكاح من وجه وقوف موقف التهمة ورتع حول الحمى، وقد قال النبي ﷺ: (من

كَانَ يَوْمٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقْنَنُ مَوَاقِفَ التَّهْمِ) وقال: (مَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)، فلا يجوز التصريح بالخطبة في العدة أصلاً، وأمّا التعريض فلا يجوز أيضاً في عدة الطلاق ولا بأس به في عدة الوفاة" (٩٧)

تحريم عقد النكاح حال الإحرام:

يقول -رحمه الله-: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَقْدَ النِّكَاحِ فِي حَالِ الْعِدَّةِ وَفِي الْإِحْرَامِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْوُطْءُ إِلَى وَقْتِ الْحُلِّ؛ لئَلَّا يَتَّخِذَ الْعَقْدُ ذَرْعاً إِلَى الْوُطْءِ، وَلَا يَنْتَقِضَ هَذَا بِالصِّيَامِ؛ فَإِنَّ زَمَنَهُ قَرِيبٌ جَدًّا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَلْفَةٌ فِي صَبْرِهِ بَعْضَ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ" (٩٨) وابن القيم -رحمه الله- يأخذ بقول مَنْ رَأَى الْمَنْعَ مِنْهُ، وَتَعْلِيلَ الْمَنْعِ مِنْهُ مَعَ إِبَاحَةِ النِّكَاحِ وَحَثِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ، الْوَقَايَةَ مِنْ إِفْسَادِ الْإِحْرَامِ.

النهي عن الشياح:

يقول -رحمه الله-: "إِنَّهُ حَرَّمَ الشِّيَاحَ، وَهُوَ الْمَفَاخَرَةُ بِالْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهُ ذَرْعَةٌ إِلَى تَحْرِيكِ النُّفُوسِ وَالتَّشْبِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ مَنْ يَغْنِيهِ مِنَ الْحَلَالِ فَيَتَخَطَّى إِلَى الْحَرَامِ، وَمِنْ هَذَا كَانَ الْمَجَاهِرُونَ خَارِجِينَ مِنْ عَافِيَةِ اللَّهِ، وَهُمْ الْمُتَحَدِّثُونَ بِمَا فَعَلُوهُ مِنَ الْمَعَاصِي؛ فَإِنَّ السَّامِعَ تَتَحَرَّكُ نَفْسُهُ إِلَى التَّشْبِهِ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْفُسَادِ الْمُنْشَرِّ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ" (٩٩)

إبطال أنواع من النكاح سداً لذريعة الزنا:

يقول -رحمه الله-: "إِنَّهُ أَبْطَلَ أَنْوَاعاً مِنَ النِّكَاحِ الَّتِي يَتَرَضَى بِهِ الزَّوْجَانِ سَدًّا لَذَرْعَةِ الزَّانَا؛ فَمِنْهَا النِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ؛ فَإِنَّهُ أَبْطَلَهُ سَدًّا لَذَرْعَةِ الزَّانَا؛ فَإِنَّ الزَّانِي لَا يَعْجِزُ أَنْ يَقُولَ لِلْمَرْأَةِ: «أُنْكَحِينِي نَفْسُكَ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ» وَيَشْهَدُ عَلَيْهَا رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَمَنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ سَدًّا لَذَرْعَةِ الزَّانَا، وَمِنْ هَذَا تَحْرِيمُ نِكَاحِ التَّحْلِيلِ الَّذِي لَا رَغْبَةَ لِلنَّفْسِ فِيهِ فِي إِمْسَاكِ الْمَرْءِ وَاتِّخَاذِهَا زَوْجَةً بَلْ لَهُ وَطَرٌ فِيهِمَا يَقْضِيهِ بِمَنْزِلَةِ الزَّانِي فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الصُّورَةُ، وَمِنْ ذَلِكَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ الَّذِي يَعْقَدُ فِيهِ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَدَّةً يَقْضِي وَطَرَهُ مِنْهَا فِيهَا؛ فَحَرَّمَ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ كُلَّهَا سَدًّا لَذَرْعَةِ السَّفَاحِ، وَلَمْ يَبِحْ إِلَّا عَقْدًا مُؤَبَّدًا يَقْصِدُ فِيهِ كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْمَقَامَ مَعَ صَاحِبِهِ وَيَكُونُ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَحُضُورِ الشَّاهِدِينَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنَ الْإِعْلَانِ؛ فَإِذَا

تدبرت حكمة الشريعة وتأملتها حق التأمل رأيت تحريم هذه الأنواع من باب سد الذرائع، هي من محاسن الشريعة وكمالها. ^(١٠٠) جعل الله تعالى الزواج سكناً، وليكون بينهما مودة ورحمة قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ^(١٠١) وهذه الأنواع من الأنكحة تنافي هذا المقصد الشرعي من النكاح، وتحرفه لمقاصد أخرى، فجاء التحريم للمحافظة على مقاصد الزواج التي قصدها الشارع.

المبحث السادس

الحسبة من الوقاية من الاعتداء على المال

المطلب الأول: تنزيه القضاء وصيانيته

النهي عن رفع أحد الخصمين عن الآخر وعن الإقبال عليه دونه:
يقول -رحمه الله-: "إِنَّ الحاكم منهي عن رفع أحد الخصمين على الآخر وعن الإقبال عليه دونه، وعن مشاورته والقيام له دون خصمه؛ لئلا يكون ذريعة إلى انكسار قلب الآخر وضعفه عن القيام بحجته وتقل لسانه بها." ^(١٠٢) قال ابن قدامة -رحمه الله- في المغني: "إِنَّ على القاضي العدل بين الخصمين في كل شيء، من المجلس، والخطاب واللحظ واللفظ والدخول عليه، والإنصات إليهما، والاستماع منهما. وهذا قول شريح وأبي حنيفة، والشافعي. ولا أعلم فيه مخالفاً." ^(١٠٣) عن أم سلمة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ بُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَفْظِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَمَقْعَدِهِ، وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُهُ عَلَى الْآخَرِ. وَفِي رَوَايَةٍ: فَلْيَسُوا بَيْنَهُمْ؛ فِي النَّظَرِ، وَالْمَجْلِسِ، وَالْإِشَارَةِ.) ^(١٠٤) وكتب عمر t إلى أبي موسى: واس بين الناس في مجلسك، وعدلك حتى لا ييأس الضعيف من عدلك لا يطمع شريف في حيفك. ^(١٠٥) وعن الشعبي، قال: كان بين عمر بن الخطاب وأبي بن كعب بدار في شيء، فجعلا بينهما زيد بن ثابت، فأتياه في منزله، فقال له عمر: أئيناك لتحكم بيننا، في بيته يُؤتى الحكم فوسع له زيد عن صدر فراشه، فقال: هاهنا يا أمير المؤمنين. فقال له عمر: جرت في أول القضاء، ولكن أجلس مع خصمي. فجلسا بين يديه،

فادعى أبي وأنكر عمر ، فقال زيد لأبي: أعف أمير المؤمنين من اليمين، وما كنت لأسألها لأحد غيره. فحلف عمر، ثم أقسم: لا يدرك زيد باب القضاء، حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عنده سواء.^(١٠٦)، فهذا عمر t يبدأ بنفسه ويحتسب على القاضي في تقديمه له على خصمه، وهو أمير المؤمنين، وخير الأمة بعد أبي بكر y، والمبشر بالجنة، وشهد بصدقاً وبيعة الرضوان، فكيف بمن سواه؟

المنع من قبول شهادة العدو على عدوه:

يقول -رحمه الله-: "إنَّ الشريعة منعت من قبول شهادة العدو على عدوه؛ لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى بلوغ غرضه من عدوه بالشهادة الباطلة."^(١٠٧) ويؤيد ذلك ما ورد عنه r (لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ، ولا زانٍ ولا زانيةٍ، ولا ذي غمٍ على أخيه).^(١٠٨) فإنه حتى مع افتراض الصدق في شهادته لن يسلم من اتهامه بالتشفي والانتقام من عدوه، ولذا سداً لهذا الباب مُنع من بينه وبين أخيه عداوة من الشهادة عليه.

منع القاضي من الحكم بعلمه:

يقول: "إنَّه ممنوع من الحكم بعلمه؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى حكمه بالباطل ويقول: حكمت بعلمي."^(١٠٩)، والمراد من ذلك سد باب التهمة للقاضي، يقول ابن رشد: "وأما من جهة المعنى فللتهمة اللاحقة في ذلك للقاضي، وقد أجمعوا أنَّ للتهمة تأثيراً في الشرع: منها أن لا يرث القاتل عمداً عند الجمهور من قتلته. ومنها ردهم شهادة الأب لابنه، وغير ذلك مما هو معلوم من جمهور الفقهاء."^(١١٠)

منع الوالي والقاضي والشافع من قبول الهدية:

يقول -رحمه الله-: "إنَّ الوالي والقاضي والشافع ممنوع من قبول الهدية، وهو أصل فساد العالم، وإسناد الأمر إلى غير أهله، وتولية الخونة والضعفاء والعاجزين، وقد دخل بذلك من الفساد ما لا يحصىه إلا الله، وما ذاك إلا لأنَّ قبول الهدية ممن لم تجر عاداته بمهاداته ذريعة إلى قضاء حاجته، وحُبَّك الشيء يُعْمِي ويُصِمُّ، فيقوم عنده شهوة لقضاء حاجته مكافأة له مقرونة بشره وإغماض عن كونه لا يصلح."^(١١١)

فمع أن الشريعة حثت على التهادي ففي الحديث عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (تهادوا، فإن الهدية تذهب وجر الصدرة)^(١١٢)، ومع ذلك فقد نهت عن الهدية للوالي ونحوه، فعن أبي حميد الساعدي قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد يقال له ابن اللثبية (قال عمرو وابن أبي عمر: على الصدقة) فلما قدم قال: هذا لكم. وهذا لي، أهدى لي. قال: فقام رسول الله ﷺ على المنبر. فحمد الله وأثنى عليه، وقال: (ما بال عامل أبعته فيقول: هذا لكم وهذا أهدى لي! أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا. والذي نفس محمد بيده! لا ينال أحد منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء. أو بقرة لها خوار. أو شاة تيعر)، ثم رفع يديه حتى رأينا عرفتي إبطيه. ثم قال: (اللهم! هل بلغت؟) مرتين.^(١١٣)

المطلب الثاني الوقاية من الربا

النهي عن الجمع بين سلف وبيع:

يقول -رحمه الله-: "إن النبي ﷺ: (نهى أن يجمع الرجل بين سلف وبيع) ومعلوم أنه لو أفرد أحدهما عن الآخر صح، وإنما ذاك لأن اقتران أحدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه ألفاً ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخرى؛ فيكون قد أعطاه ألفاً وسلعة بثمانمائة ليأخذ منه ألفين، وهذا هو معنى الربا، فانظر إلى حمايته الذريعة إلى ذلك بكل طريق."^(١١٤)، ويدل لذلك ما رواه عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك)^(١١٥)، فالبيع مباح والسلف مباح، ولكن اقترانهما مع بعضهما في معاملة واحدة، قد يكون ذريعة للربا، فمنع منه النبي ﷺ حماية لمعاملات المسلمين من الربا، أو الاحتيال عليه.

النهي عن بيع العينة:

يقول -رحمه الله-: "إن الآثار المتظاهرة في تحريم العينة عن النبي ﷺ وعن الصحابة تدل على المنع من عود السلعة إلى البائع وإن لم يتواطأ على الربا،

وما ذاك إلا سداً للذريعة.^(١١٦)، ويدل له قوله ٣: (إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)^(١١٧)، ويؤيد المعنى الذي ذكره ابن القيم -رحمه الله- ما نقل عن ابن عباس ٧: (أنه سئل عن العينة يعني بيع الحريرة؟ فقال: إن الله لا يخدع، هذا مما حرم الله ورسوله)^(١١٨) فحرمت العينة مع أن ظاهرها بيع صحيح؛ وقاية من الوقوع في الربا المحرم.

منع المقرض من قبول الهدية:

يقول رحمه الله تعالى:- "إن النبي ٣ منع المقرض من قبول الهدية، وكذلك أصحابه، حتى يحسبها من دينه، وما ذاك إلا لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية فيكون ربا؛ فإنه يعود إليه ما له وأخذ الفضل الذي استفاده بسبب القرض."^(١١٩)

النهي عن بيع السلعة حيث تباع حتى تنقل من مكانها:

يقول رحمه الله:- "إنه نهى أن تباع السلعة حيث تباع حتى تنقل عن مكانها، وما ذاك إلا أنه ذريعة إلى جحد البائع البيع وعدم إتمامه إذا رأى المشتري قد ربح فيها، فيغره الطمع، وتشح نفسه بالتسليم كما هو الواقع. وأكد هذا المعنى بالنهي عن ربح ما لم يضمن، وهذا من محاسن الشريعة والطف باب لسد الذرائع."^(١٢٠)

النهي عن البيعتين فيبيعة:

يقول -رحمه الله-:- "إنه نهى عن بيعتين فيبيعة، وهو الشرطان في البيع في الحديث الآخر، وهو الذي لعاقدة أو كس البيعتين أو الربا في الحديث الثالث، وذلك سد لذريعة الربا؛ فإنه إذا باعه السلعة بمائة مؤجلة ثم اشتراها منه بمائتين حالة فقد باع بيعتين فيبيعة، فإن أخذ بالثمن الزائد أخذ بالربا، وإن أخذ بالناقص أخذ بأوكسهما، وهذا من أعظم الذرائع إلى الربا"^(١٢١)، ويدل لما ذكره الشيخ عن أبي هريرة قال: قال النبي ٣: (مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا)^(١٢٢).

قال الخطابي: (وتفسير ما نهى عنه من بيعتين في بيعة على وجهين: أحدهما: أن يقول: بعثك هذا الثوب نقداً بعشرة ونسيئة بخمسة عشر فهذا لا يجوز؛ لأنه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره منهما فيقع به العقد، وإذا جهل الثمن بطل البيع. والوجه الآخر: أن يقول: بعثك هذا العبد بعشرين ديناراً على أن تبيعني جاريتك بعشرة دنانير، فهذا أيضاً فاسد؛ لأنه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط عليه أن يبيعه جاريتة بعشرة دنانير، وذلك لا يلزمه، وإذا لم يلزمه سقط بعض الثمن، وإذا سقط بعضه صار الباقي مجهولاً.

ومن هذا الباب أن يقول: بعثك هذا الثوب بدينارين على أن تعطيني بهما دراهم صرف عشرين أو ثلاثين دينار، فأما إذا باعه شيئين بثمن واحد كدار وثوب، أو عبد وثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة، وإنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين بثمن معلوم. وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجه اللذين ذكرناهما عند أكثر الفقهاء فاسد^(١٢٣)

المطلب الثالث

سد الذرائع المفضية للاستيلاء على المال العام

يقول رحمه الله -: "إنَّ النبي ﷺ أمرَ ناجية بن كعب الأسلمي وقد أرسل معه هَدِيَّةً إذا عَطِبَ منه شيء دون المحل أن ينحره، ويصبغ نعله التي قلَّده بها في دمه ويخلي بينه وبين الناس، ونهاه أن يأكل منه هو أو أحد من أهل رفقته، قالوا: وما ذاك إلا لأنه لو جاز أن يأكل منه أو يطعم أهل رفقته قبل بلوغ المحل فربما دعاه ذلك، إلى أن يقصر في علفها وحفظها لحصول غرضه من عطبها دون المحل، كحصوله بعد المحل من أكله هو ورفقته وإهدائهم إلى أصحابهم، فإذا أيس من حصول غرضه في عطبها كان ذلك أدعى لحفظها حتى تبلغ محلها وأحسم لمادة هذا الفساد، وهذا من ألطف أنواع سد الذرائع."^(١٢٤)

المطلب الرابع

حماية الموارد العامة

النهي عن إنزاع الحمر على الخيل:

يقول رحمه الله -: "إنه نهى عن إنزاع الحُمَرِ على الخيل؛ لأنَّ ذلك ذريعة إلى قطع نسل الخيل أو تقليلها، ومن هذا نهيه عن أكل لحومها إن صح الحديث فيه، إنما كان لأنَّه ذريعة إلى تقليلها، كما نهاهم في بعض الغزوات عن نحر ظهورهم لما كان ذريعة إلى لحوق الضرر بهم بفقد الظهر".^(١٢٥)، ويدل لذلك ما رواه علي t قال: أهديت إلى رسول الله r بغلة فأعجبته، فقلنا: يا رسول الله لو أنزينا الحمر على خيلنا فجاءت مثل هذه، فقال: (إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) قال أبو حاتم: الذين لا يعلمون النهي عنه.^(١٢٦)، والسبب فيه قطع النسل واستبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير فإنَّ البغلة لا تصلح للكر والفر؛ ولذلك لا سهم لها في الغنيمة ولا سبق فيها على وجهه.^(١٢٧)

النهي عن منع فضل الماء:

يقول -رحمه الله-: "إنه نهى عن منع فضل الماء؛ لئلا يكون ذريعة إلى منع فضل الكلاً كما علل به في نفس الحديث، فجعله بمنعه من الماء مانعاً من الكلاً؛ لأنَّ صاحب المواشي إذا لم يمكنه الشرب من ذلك الماء لم يتمكن من المرعى الذي حوله".^(١٢٨)، ويدل لذلك عن أبي هريرة t أن رسول الله r قال: (لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ)^(١٢٩)، معناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذا، فلا يمكن أصحاب المواشي رعية إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ويجب بذله بلا عوض؛ لأنَّه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاً^(١٣٠) وهذا التعليل ظاهر في الحديث.

المطلب الخامس المنع عن الاحتكار

يقول -رحمه الله-: "إنَّه نهى عن الاحتكار، وقال: (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ) ^(١٣١). فَإِنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يَضِيقَ عَلَى النَّاسِ أَقْوَاتَهُمْ، وَلِهَذَا لَا يَمْنَعُ مَنْ احْتَكَارَ مَا لَا يَضُرُّ النَّاسَ". ^(١٣٢)

قال النووي -رحمه الله-: "الاحتكار المحرم هو في الأقوات خاصة بأنْ يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليغلو وأما غير الأقوات فلا يحرم فيه الاحتكار والخاطي هو العاصي الآثم". ^(١٣٣)

بيع السلعة حرية شخصية تخضع لإرادة صاحبها، وليس لأحد سلطة لإجبار أحد على بيع ما يملك بدون رضاه، ولكن المحتكر لا يتمتع عن بيع سلعته لعدم رغبته في ذلك، وإنما لرغبته في زيادة سعرها بسبب الحاجة الماسة إليها، فهذا الامتناع مقترن بإرادة الإضرار بالناس، والشريعة جاءت بتحقيق المصالح ودرء المفاسد، فجاء تحريم الاحتكار لذلك.

خلاصة المبحث السادس:

١. النهي عن رفع أحد الخصمين عن الآخر وعن الإقبال عليه دونه؛ سدًا لذريعة الظلم.
٢. إنَّ الشريعة منعت من قبول شهادة العدو على عدوه؛ لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى بلوغ غرضه من عدوه بالشهادة الباطلة.
٣. منع القاضي من الحكم بعلمه؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى حكمه بالباطل.
٤. النهي عن الجمع بين سلف وبيع سدًا لذريعة الربا.
٥. النهي عن بيع العينة سدًا لذريعة الربا.
٦. منع المقرض من قبول الهدية سدًا لذريعة تأخير الدين لأجل الهدية فيكون ربا.

٧. منع الوالي والقاضي والشافع من قبول الهدية
 ٨. سد الذرائع المفضية للاستيلاء على المال العام.
 ٩. إنه نهى أن تُباع السلع حيث تباع حتى تنقل عن مكانها، سداً لذريعة طمع البائع في السلعة إذا رأى المشتري قد ربح فيها. أنه نهى عن بيعتين في بيعة، وهو الشرطان في البيع في الحديث الآخر، وهو الذي لعاقدة أو كَسُ البيعتين أو الربا في الحديث الثالث، وذلك سد لذريعة الربا.
 ١٠. إنه نهى عن إنزاء الحُمُر على الخيل؛ لأنَّ ذلك ذريعة إلى قطع نسل الخيل أو تقليها.
 ١١. النهي عن الاحتكار
 ١٢. إنه النهي عن منع فضل الماء؛ لنلا يكون ذريعة إلى منع فضل الكلاء.
- خاتمة:**

في ختام هذا البحث المتواضع أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى إبراز هذا الجانب المهم من جوانب الحسبة، وهو الجانب الوقائي، وهو محاولة لتأصيله وربطه بالنصوص الشرعية على فهم سلف هذه الأمة وعلمائها الأفاضل، وبيان مساهمة الحسبة بوصفها فريضة شرعية وولاية من أعرق الولايات الإسلامية، في تحقيق مقاصد الشريعة وحماية ضروراتها والذب عن حماها، وتحقيق غاياتها. وتبين أهمية الحسبة في تحقيق هذه الوقاية في كونها سلطة تنفيذية، يحق للمحتسب أن يمارس سلطاته لتحقيق هذه التدابير والأحكام، وحمل الناس عليها، وصولاً لحماية المجتمع في دينه وأعراض أفرادهم وأنفسهم وعقولهم وأموالهم، والبناء على ما ورد في النصوص الشرعية ما قد يستجد من صور في المستقبل، نظراً لطبيعة الحسبة المرنة والتي تتكيف مع الوقائع والأحداث بما يلائمها. هذا وأسأل الله عز وجل العون والسداد والتوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

- (١) العز بن عبد السلام ت ٦٦٠هـ، القواعد الكبرى، تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان ضميرية (سوريا، دمشق، دار القلم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ٨/١.
- (٢) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١٣٩٢، ٥٢، ١٣٧٢م) ١٣٧/٥ - ١٤٠، وانظر للتوسع في ترجمته رحمه الله كتاب الدكتور بكر أبو زيد - رحمه الله -، ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارد (السعودية، دار العاصمة، ط ٢٠٢٣هـ).
- (٣) الطبعة الموجودة لدى طبعة دار الجيل ١٩٧٣م بمراجعة طه عبدالرؤف، وهناك طبعة بتحقيق مشهور حسن سلمان، وطبعة بإشراف الدكتور بكر أبو زيد عن دار عالم الفوائد.
- (٤) انظر في ذلك على سبيل المثال: القرافي في الفروق ٣٣/٢، القاضي عبد الوهاب، الإشراف على مسائل الخلاف، ٢٧٥/١، سليمان الباجي، الحدود في الأصول، ٦٩٠، ابن العربي، أحكام القرآن ٧٣٥/٢، وشيخ الإسلام ابن تيمية، الفتاوى، ٢٥٦/٣، والشاطبي، في الموافقات، ١٩٩/٤.
- (٥) سمّاها القرطبي بسد الذرائع وحماتها: انظر: تفسير القرطبي، ٥٧/٢.
- (٦) الشاطبي، الموافقات، ١٩٩/٤.
- (٧) إعلام الموقعين، ١٣٥/٣.
- (٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٩/٣.
- (٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٩.
- (١٠) سورة الذاريات: ٥٦.
- (١١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٤/٣.
- (١٢) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، ٤٧٦/٦ رقم ٨٩٦٢، وأخرجه الترمذي في أبواب الاستئذان باب ٣١ ج ٥١٤/٧، وابن ماجه في كتاب الأدب باب ١٥ ج ١٢٢٠/٢، وأحمد في مسنده ج ١٩٨/٣.
- (١٣) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٦/٣.
- (١٤) أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة باب ١٧ ج ٥٨٤/٢.
- (١٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب التطاول على الرقيق، رقم ٢٤١٤، ٩٠١/٢. وأخرجه مسلم، في كتاب الألفاظ من الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة، رقم الحديث ٦٠١٤، ٤٧/٧.
- (١٦) الإمام النووي، شرح النووي على صحيح مسلم ٦/١٥.
- (١٧) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٣، ١٤٤/٣.
- (١٨) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب إذا صلى إلى سارية ونحوها، رقم الحديث ٦٩٣،

- ٢٥٦/١، والحديث ضعفه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، من حديث المقداد ابن الأسود **t**، رقم الحديث ٢٣٨٧١، ٤/٦، وقال عنه الشيخ شعيب الأرناؤوط: ضعيف جداً.
- (١٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٦/٣.
- (٢٠) أخرجه أحمد في المسند ٥/٣٩٣ من حديث حذيفة **t**. والدارمي رقم (٢٧٠٢) من حديث الطفيل بن سخرية أخي عائشة لأمها، وهو حديث صحيح كما قال الألباني في "الأحاديث الصحيحة" رقم (١٣٧-١٣٨).
- (٢١) رواه الإمام أحمد في المسند: ٢١٤/١، وبنحوه ابن ماجه في السنن برقم (٢١١٧).
- (٢٢) الشيخ صالح بن فوزان آل فوزان، الإرشاد على صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (المملكة العربية السعودية، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٢هـ) ٩٩/١.
- (٢٣) سورة الأنعام: ١٠٨.
- (٢٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٧/٣.
- (٢٥) القرطبي، تفسير القرطبي، ١٠٨/٧.
- (٢٦) تفسير ابن كثير، ٢٨٢/٣.
- (٢٧) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٢٨) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز (مصر، القاهرة، دار الفكر) ٢٠٨/٣.
- (٢٩) فتح الباري لابن حجر، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، ٢٠٨/٣.
- (٣٠) سورة البقرة: ١٠٤.
- (٣١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٧/٣.
- (٣٢) الشيخ عبدالرحمن بن سعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ٢/٤٥٥، ٤٥٤.
- (٣٣) محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية للنشر) ٣٧٤/٢.
- (٣٤) إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٣٥) ابن تيمية، الفتاوى، ٣٢/١٤.
- (٣٦) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة، برقم ٣٤٦٢.
- (٣٧) أخرجه أبو داود في سننه من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، برقم ٦٥٢، وصححه الألباني، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، برقم ٢١٨٦، وقال عنه شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح.
- (٣٨) أخرجه البزار في مسنده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في مسند ابن عباس رضي الله عنهما.

- (٣٩) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب، باب كراهية إشارة اليد بالسلام، وقال أبو عيسى هذا حديث إسناده ضعيف، وقال عنه الألباني: حسن.
- (٤٠) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، في مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، برقم ٥١١٤، وقال عنه شعيب الأرناؤوط: صحيح.
- (٤١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٠/٣.
- (٤٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٥/٣.
- (٤٣) كتاب الخراج لأبي يوسف، ص ١٢٧.
- (٤٤) إعلام الموقعين، ١٤٣/٣.
- (٤٥) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب ماجاء ألا تقطع الأيدي في الغزو، رقم الحديث ١٤٥٠، ٥٣/٤. قال الترمذي: قال أبو عيسى هذا حديث غريب وقد روى غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحو هذا ويقال بسر بن أبي أرطأة أيضًا والعمل على هذا عند بعض أهل العلم منهم الأوزاعي.
- (٤٦) سنن الترمذي، ٥٣/٤.
- (٤٧) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٣.
- (٤٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٩/٣.
- (٤٩) أخرجه البخاري، في كتاب المناقب، باب: نزل القرآن بلسان قريش، برقم ٣٤٢٩.
- (٥٠) ذكر هذا الأثر ابن حجر في فتح الباري، ٣٥٤.
- (٥١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، برقم ٦٧٢٧، ج ١٦، ص ١٨٧.
- (٥٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٧/٣.
- (٥٣) إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٥٤) سورة الجمعة: ٩.
- (٥٥) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة، برقم ٩٣٦.
- (٥٦) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٣/٣.
- (٥٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم ١٠٨٢.
- (٥٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٥/٣.
- (٥٩) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الجمعة، في باب كراهية صيام يوم الجمعة منفردًا برقم ٢٧٣٩.
- (٦٠) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٧/٣.
- (٦١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٠/٣.
- (٦٢) لقست: قال وكيع الغثيان، انظر: مسند الإمام أحمد، ٢٠٩/٦.

- (٦٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب لا يقل خبثت نفسي، برقم ٦١٧٩.
- (٦٤) ابن القيم، زاد المعاد، شعبة الأرنؤوط (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة ط ١٤، ١٤٠٧هـ) ٣٢٥/٢.
- (٦٥) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥١/٣.
- (٦٦) متفق عليه، أخرجه البخاري، وأخرجه مسلم.
- (٦٧) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٨/٣.
- (٦٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٥/٣.
- (٦٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٦، ١٤٧/٣.
- (٧٠) إعلام الموقعين، ١٤٣/٣.
- (٧١) انظر: لسان العرب، لابن منظور، باب القاف.
- (٧٢) أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب العقول، باب ماجاء في الغيلة والسحر، برقم: ١٦٠٢، ٢٠١/٤.
- (٧٣) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٣/٣.
- (٧٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٣/٣.
- (٧٥) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب، باب النهي عن تعاطي السيف، برقم ٢٥٨٨، وقال عنه الألباني صحيح.
- (٧٦) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٣/٣.
- (٧٧) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب بدء الوحي، باب لا هامة، برقم ٥٧٧١.
- (٧٨) شيخ الإسلام ابن تيمية، الفتاوى، ٢٨٥/٢٢.
- (٧٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٨٠) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥١/٣.
- (٨١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الأشربة، باب التدوي بالخمير، برقم ٥٢٥٦.
- (٨٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٨٣) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٣٩/٣.
- (٨٤) سورة النور: ٣٠.
- (٨٥) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م) ٢٠٣، ٢٠٢/١٨.
- (٨٦) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٨/٣.
- (٨٧) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب أمر النساء المصليات وراء الرجال، برقم ٤٤١.
- (٨٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٩/٣.
- (٨٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٩/٣.
- (٩٠) أخرجه البخاري في صحيحه، باب أفنية الدور والجلوس فيها، برقم ٢٣٣٣.

- (٩١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٩/٣.
- (٩٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٠/٣.
- (٩٣) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، برقم ٤٩٥ وصححه الألباني.
- (٩٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥١/٣.
- (٩٥) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب لاتسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم، برقم ١٠٣٧، ومسلم في صحيحه، في كتاب الحج، باب لاتسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم، برقم ٨٢٧.
- (٩٦) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٠/٣.
- (٩٧) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م) ٢٠٤/٣.
- (٩٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤١/٣.
- (٩٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٣/٣.
- (١٠٠) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٦/٣.
- (١٠١) سورة الروم: ٣٠.
- (١٠٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٤/٣.
- (١٠٣) ابن قدامة المقدسي، المغني، (مصر، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م) ١٢٠/١٠.
- (١٠٤) أخرجه الدارقطني في سننه، في كتاب الأقضية والأحكام، برقم ١٠، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ٧٦٨/١.
- (١٠٥) ابن قدامة، المغني، ١٢٠/١٠.
- (١٠٦) علاء الدين المنقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠١هـ، ٨٠٨/٥).
- (١٠٧) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٤/٣.
- (١٠٨) أخرج أبو داود في سننه، في كتاب الأقضية، باب من ترد شهادته، برقم ٣٦٠٣، وحسنه الألباني.
- (١٠٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٤/٣.
- (١١٠) أبو الوليد ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (دار ابن حزم، ١٩٩٩م، ٥١٤٢٠، ٧٧٥).
- (١١١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٢/٣.
- (١١٢) أخرجه أحمد في مسنده، في مسند أبي هريرة t، برقم ٩٢٥٠، وحسنه شعيب الأرنؤوط.
- (١١٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة باب تحريم هدايا العمال، رقم ١٨٣٢.
- (١١٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤١/٣.

- (١١٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البيوع، باب كراهية بيع ماليس عندك، برقم ١٢٣٤، وقال عنه الترمذي حديث حسن صحيح، وصححه الألباني.
- (١١٦) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٢/٣.
- (١١٧) أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الإجارة، باب في النهي عن العينة، برقم ٣٤٦٤، وصححه الألباني.
- (١١٨) ابن القيم، تهذيب سنن أبي داود، ١٤٢/٢.
- (١١٩) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٢/٣.
- (١٢٠) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٩/٣.
- (١٢١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٩/٣.
- (١٢٢) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب الإجارة، باب فيمن باع بيعتين في بيعة، برقم ٣٤٦٣، وحسنه الألباني.
- (١٢٣) أبي سليمان الخطابي، معالم السنن، ١٩٤/٢.
- (١٢٤) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٤٦/٣، ١٤٥.
- (١٢٥) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٢/٣.
- (١٢٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب الخيل، برقم ٤٦٨٢، وقال عنه شعيب الأرناؤوط إسناده صحيح.
- (١٢٧) أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذى، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية)، ٢٨٩/٥.
- (١٢٨) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٤/٣.
- (١٢٩) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء، برقم ٢٣٥٣.
- (١٣٠) صحيح مسلم بتعليقات محمد فؤاد عبد الباقي ١١٩٨/٣.
- (١٣١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، برقم ١٦٠٥.
- (١٣٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٥٤/٣.
- (١٣٣) يحيى بن شرف النووي، شرح صحيح مسلم (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ/١١/٤٣).

فهرس المراجع:

١. ابن القيم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية زاد المعاد، ت: شعيب الأرناؤوط (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة ط١٤٠٧، ١٤٠٧هـ).
٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين (لبنان، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م).

٣. ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى (السعودية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف).
٤. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، فتح الباري تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب (لبنان، بيروت، دار الفكر).
٥. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٣٧٢م).
٦. ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية للنشر).
٧. ابن قدامة، المقدسي، المغني، (القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم تحقيق: محمود حسن (لبنان، بيروت، دار الفكر، الطبعة الجديدة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
٩. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (لبنان، بيروت، دار الفكر - بيروت).
١٠. ابن منظور، مكرم الدين ابن منظور المصري، لسان العرب (لبنان، بيروت، دار صادر).
١١. أبو زيد، بكر، ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده (السعودية، دار العاصمة، ط٢ ١٤٢٣هـ).
١٢. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج (مصر، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٣ عام ١٣٨٢هـ).
١٣. الألباني، محمد ناصر الدين، (السلسلة الصحيحة، السعودية، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ).
١٤. الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
١٥. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، الحدود في الأصول، تحقيق نزيه حماد، ابن العربي، أبي بكر، أحكام القرآن (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
١٦. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (دار طوق النجاة ط١ ١٤٢٢هـ).
١٧. البغدادي، القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، تحقيق وتخرير: أبي عبيدة مشهور حسن آل سلمان.
١٨. ابن سعدي، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٩. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول (دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى).
٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد شاکر (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي).
٢١. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، سنن الدارقطني (دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ - ١٩٦٦).
٢٢. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، سنن الدارمي تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧).
٢٣. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الفقه، (لبنان، بيروت، دار المعرفة).
٢٤. الشيخ صالح بن فوزان آل فوزان، الإرشاد على صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (المملكة العربية السعودية، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٢هـ).
٢٥. العز بن عبد السلام، ت ٦٦٠هـ، القواعد الكبرى، تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان ضميرية (سوريا، دمشق، دار القلم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٢٦. القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس، أنوار البروق في أنواء الفروق (لبنان، بيروت، دار عالم الكتب).
٢٧. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، تفسير القرطبي (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ).
٢٨. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م).
٢٩. مالك، الإمام مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، موطأ الإمام مالك (سوريا، دمشق، دار القلم، ط ١٤١٣، ١هـ - ١٩٩١ م).
٣٠. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي).